الجالية اليونانية فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين

د . نازك زكى إبراهيم

مدرس التاريخ الحديث

كلية البنات ـ جامعة عين شمس

الجالية اليونانية فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين

مقدمة :-

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء مزيد من الأضواء على الجالية اليونانية فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين، وأود الإشارة إلى أمرين؛ أولهما أن هذه ليست الأولى من نوعها، بل سبقتها دراسات عديدة، ومن ثم فإن دراستى هذه هي محاولة جديدة.

والأمر الثانى: إن تاريخ المجتمع اليونانى فى مصر غنى بالموضوعات ويتسع لمزيد من الأبحاث، تستكشف وتلقى الضوء على قضايا ربما لم يتطرق إليها بحث سابق أو إضافة مادة علمية جديدة إلى ما سبقنى إليه الآخرون .

وقد تضمنت الدراسة الجوانب التالية:

- التواجد اليونانى فى مصر.
- أحوال الجالية اليونانية فى مجالات «النشاط الاقتصادى ـ الوضع الاجتماعى ـ الجانب السياسى والثقافى» فى إطار علاقات تلك الجالية بالمجتمع المصرى.
- الدور الإيجابى للجالية اليونانية فى مصر
- ثورة يوليو ١٩٥٢ ونهاية الوجود اليونانى فى مصر.

التواجد اليونانى فى مصر

تعود العلاقات اليونانية – المصرية إلى القرن التاسع عشر* وتحديداً فى النصف الثانى منه عندما تولى حكم مصر الولاة من أبناء وأحفاد "محمد على" الذين اجتذبتهم مظاهر الحداثة الأوروبية، أو وقعوا تحت ضغط الدول الأوروبية أو رضخوا لشروط الامتيازات الأجنبية.

فقد شهدت مصر بداية من عهد الوالى محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) عملية نزوح كبيرة من جانب سكان البلاد الأوروبية الواقعة فى حوض البحر المتوسط وبخاصة اليونان - إيطاليا - قبرص ومع الظروف الاقتصادية الجيدة وفرص العمل المتوفرة ، وعملية التحول إلى التصنيع وعالمية التجارة فقد وجد الأوروبيون من شرقى البحر المتوسط فرص عمل طيبة فى مصر.

ومع سيطرة القوى الكبرى على منتجات مصر الزراعية (القطن والحبوب)، والتوسع الأوروبى فى التصنيع والاستثمار فى مصر، وعدم إقدام الاقتصاد المصرى على المغامرة المالية ، اتسعت فرص العمل للحرفيين الأجانب لشغل وظائف الصناع المهرة ورؤساء العمال. وسرعان ما اكتظت المشروعات الصناعية الاستثمارية الأوروبية، والمشروعات التجارية بهذا النفر من الأجانب الذين وجدوا فى الامتيازات الأجنبية ملاذاً وحماية ضد أى قوانين قد تحد من إنطلاقهم .

ومع تسامح الحاكم وحماية الإمتيازات الأجنبية ، وسيطرة الأجانب على غالبية فرص الاستثمار فى مصر، أصبحت مصر مركز جذب للعناصر الأوروبية من اليونان وقبرص وإيطاليا وغيرها من مراكز الطرد الأوروبية. وقد لعبت المجتمعات اليونانية فى الشرق الأوسط ، خاصة فى مصر دوراً اقتصادياً فعالاً ، وكان لتزايد الأعداد المهاجرة مغزى هام .

وأثبتت الإحصائيات التى إعتمدنا عليها التزايد المطرد لأعداد المهاجرين اليونانيين إلى مصر.

إن القرب الجغرافى بين الشرق الاوسط والجزر اليونانية ، ونمو التجارة البحرية اليونانية فى القرن السابع عشر ، ووجود جماعات الأرثوذوكس البطريركية فى الإسكندرية و القدس يؤكد أنه كان يوجد عدد من التجار ورجال الدين اليونانيين فى الشرق الأوسط يبلغ عددهم حوالى ١٨٠٠ يونانى[١].

بدأ زيادة عدد اليونانيين فى القرن التاسع عشر بعد حكم محمد على لمصر عندما قام بدعوة المقاولين الأجانب بما فيهم اليونانيين إلى الإسكندرية

لتحديث مصر، ووصل أكبر عدد من اليونانيين المقيمين فى تاريخ مصر حوالى ٩٩,٧٩٣ أوروبى منهم ٢٧,٢٦٤ مواطنين يونانيين تم تسجيلهم فى الإحصائية الرسمية السنوية الخاصة بمصر عام ١٩٢٧ .

مثّل اليونانيون أكبر عدد من الجاليات الأجنبية فى مصر فى النصف الأخير من القرن ١٩ حتى النصف الأول من القرن ٢٠ ، وكانوا عبارة عن مجموعات مختلفة ومتنوعة يعملون فى البنوك ذات الثروات الكبيرة ، وموردين وموظفين فى قطاع الخدمات وعمالة المصانع.

ساهمت عدة أحداث فى نقصان عدد الجالية اليونانية فى مصر. أولها: مؤتمر مونترو لإلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر عام ١٩٣٧. وثانيها: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى عجلت بهذا النقصان. وثالثها: أزمة السويس عام ١٩٥٦ التى أعطت الإشارة بنهاية تلك الجالية بالرغم من مساندة قسم كبير منها دعوة مصر لتأميم القناة، لتأتى فى ذيل القائمة قرارات التأميم التى اتخذتها الحكومة المصرية عام ١٩٦٣ لتنحصر أعداد اليونانيين بمصر فى بضعة آلاف قليلة[٢].

وفى حين تواجدت أعداد من اليونانيين فى المدن الصغيرة فى الدلتا والصعيد ، فقد شكلوا أكبر الجماعات الأجنبية فى الإسكندرية والقاهرة وبورسعيد والسويس.

فى عام ١٩٢٧ سكن فى الإسكندرية حوالى ٩٩,٦٠٥ من المواطنيين الأجانب وكان أكثر من ثلثهم (٣٧,١٠٦) من المواطنين اليونانيين ، ونفس النسبة كانت فى المدن الكبيرة الأخرى.

وكانوا يتحدثون بلغتهم الأصلية ، و يعتمدون على عدد من الجرائد اليونانية، والمجمعات الثقافية ، وأصبحت الإسكندرية مركزاً ثقافياً يونانياً هاماً فى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين.

ومن النماذج الجيدة لتغلغل الثقافة اليونانية فى مصر فى الفترة موضوع الدراسة نشاط الشاعر اليونانى السكندرى "كافافى " Cavafy ١٩٣٣/١٨٦٣

الذى اكتسب سمعة طيبة دولية ، والكاتب السكندرى "ستريتس تسيركاس"Stratis Tsirkas المتوفى ١٩٧٩ ، فقد تمتعا بسمعة جيدة فى مصر مثل كثير من الأجانب فى مصر(٣).

وكان اليونانيون معروفين بتحررهم من القومية ، وكان الكثير منهم متميز فى كل من اللغتين الفرنسية والانجليزية .

كان المجتمع اليونانى فى مصر له ارتباطات قوية بأوروبا ، وقام العديد من اليونانيين بتأسيس شركات كان أعضاؤها من أصول أوروبية مختلطة، وفى الثلاثينات بدأ الكثير من اليونانيين تعلم اللغة العربية .

وكما فعل كل المقيمين الأجانب ، انتفع اليونانيون بحقوق الامتيازات فى مصر فى العام الثانى لتوقيع معاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية عام ١٨٥٥، أما قبل ذلك فقد كان اليونانيون تحت حماية القناصل الأوروبيين، وفى حين وافقت اليونان على المشاركة فى نظام المحاكم المختلطة ١٨٧٦، فإن الجالية اليونانية لم تتأثر بحركة أحمد عرابى والاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ؛ ولا حتى ببداية الحركة المصرية القومية عام ١٩١٩، التى تعاطف معها الكثير من اليونانيين.

كانت الحكومة اليونانية غير قادرة على تقديم أى مساعدة لليونانيين فى مصر خلال المفاوضات الدبلوماسية قبل نهاية الامتيازات ١٩٣٧ أو إبطال المحاكم المختلطة عام ١٩٤٩. ولقد تمنى اليونانيون أن تعطيهم علاقتهم الحميمة بالمصريين الحق فى معاملة جيدة أكثر من التى كانوا يتلقونها فى ذلك الوقت.

اعتمد اليونانيون فى تأثيرهم بمصر على دورهم الفعال فى قطاعات البنوك والقطن ، فقد جاءت المجموعة الأولى منهم إلى الإسكندرية عن طريق "محمد على" فى أوائل القرن التاسع عشر مثل التجار، وبناة السفن، والبحارة الذين زاد نشاطهم بزيادة التجارة ، والبناء البحرى فى مصر، ولم تتأثر الجالية اليونانية

فى الإسكندرية بتورط مصر مع الجانب العثمانى خلال حرب استقلال اليونان "١٨٢١ - ١٨٣٠" .

إن الارتفاع الملحوظ فى إنتاج وتصدير القطن المصرى فى الستينيات من القرن التاسع عشر ، انتقل بالاقتصاد المصرى إلى المستوى الاقتصادى العالمى، وهذا أدى إلى زيادة دور القوى الاقتصادية للتجار والماليين اليونانيين الذين استمر دورهم الهام فى الشئون المالية ، والإنتاج ، والتصدير الخاص بالقطن المصرى حتى بدايات الحرب العالمية الثانية[٤].

وفى العشرينات من القرن العشرين أصبحت بيوت التصدير اليونانية مسئولة عن ٢٥ ٪ من تصدير القطن المصرى ، ومن أكبر شركات التصدير اليونانى فى تلك الفترة هى "خوريمى بناكى وشركاه" "Choremi, Benachi Co.".

و فى قطاع البنوك كان أشهر اليونانيين عائلة "سالفاجو" Salvage وكانت مشهورة ومعروفة وذات نفوذ .

أنشأ اليونانيون فى مصر شبكة من المعاهد، والمدارس، والمستشفيات، والكنائس، ودور الأيتام، وبيوت التمريض وعدد متنوع من الجمعيات الرياضية، وكان البعض منهم تحت إدارة منظمات يونانية، وكانت تحت إدارة اليونانيين البارزين فى الجالية، وقد عاش اليونانيون فى الإسكندرية فى منزلة رفيعة وهامة بالإضافة إلى زيادة عددهم فى مصر[٥] .

ويمكن القول بأن الامتيازات الأجنبية التى التزمت بها مصر من خلال تبعيتها للدولة العثمانية فى القرن السادس عشر[٦] ، قد حددت وضع الأجانب الاجتماعى وميزتهم على المصريين تمييزاً صارخاً. وهدفت الإمتيازات فى نشأتها إلى حماية الأجانب من إحتمال وقوع الحيف والجور عليهم فى مسائل الضرائب ، و تأمينهم على أرواحهم وأموالهم، غير أن الذى حدث مع التطور غير ذلك تماماً ، فقد اتسعت دائرة هذه الامتيازات واشتدت وطأتها ، حتى لم يعد بينها وبين الامتيازات الأصلية أى صلة لا فى المظهر ولا فى الجوهر[٧] .

فقد أخذ الأجانب يعتدون بواسطتها على السلطات المحلية التى سمحت لهم بالدخول والتمتع فى ربوعها بمزايا كثيرة والتحكم فى اقتصادها القومى. وما استتبع ذلك من حرية التنقل بطريق البحر ، وظل الأمر على هذا النحو إلى أن إنتهت الحرب العالمية الأولى وأنشأت مصر التمثيل الدبلوماسى ، فأصبح دخول مصر مقيداً بقيد واحد، هو الحصول على تأشيرة بذلك من القناصل المصريين فى الخارج أو من ممثل بريطانيا عند فقدان التمثيل المصرى فى أراضى تلك الدولة[٨] .

وكان الأجانب يتمتعون فى مصر بحقوق ومزايا لا تستقيم مع الأصول المجمع عليها فى القانون الدولى، بالإضافة إلى ما كان للأجانب من امتيازات إزاء السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية. فقد كانوا لا يخضعون قبل إتفاقية منترو Montreax ١٩٣٧؛ لسلطات القضاء المحلى ، إذ كان النظام السائد فى مصر قبل إنشاء المحاكم المختلطة يعتمد فى المسائل المدنية على اختصاص القنصليات الأجنبية بنظر الدعاوى التى يكون الأجانب مدعى عليهم فيها، على حين كان الأجانب فى المسائل الجنائية لا يخضعون فى جميع الأحوال إلا لقنصلياتهم المختلفة[٩]. وكذلك فى الدعاوى المدنية التى كانت تقوم بين الأجانب بعضهم بعض ، وكذلك الدعاوى المتعلقة بأحوالهم الشخصية .

أما المحاكم المختلطة فقد اختصت بالفصل فى المنازعات المدنية التى كانت تقوم بين أجانب مختلفى الجنسيات أو بين مصريين وأجانب، وكذلك الدعاوى العينية والعقارية[١٠]. وكان تشكيل المحاكم المختلطة من قضاة يمثلون الدول صاحبة الامتياز بنسبة ٣/٢ ، ومن قضاة مصريين بنسبة ٣/١ للفصل فى كل القضايا، وتكون الرياسة لأحد المستشارين الأجانب ، وينتخبه أعضاء المحكمة الأجانب والوطنيون بالأغلبية المطلقة. أما فيما يتعلق بالامتياز التشريعى فإننا نجد أن الامتيازات الأجنبية قد حالت دون وضع المشرع المصرى لأية لوائح أو قوانين تسرى على الأجانب كما تفعل الحكومات بالبلاد المستقلة. ذلك أن التشريع السارى على الأجانب لم يكن يصدر إلا بموافقة

الدول صاحبة الامتيازات أو بموافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة فى الحدود المذكورة فى المادة الثانية عشرة من القانون المدنى المختلط المعدله ١٩١١[١١] .

أما بالنسبة للامتياز المالى (الضرائب)؛ فلم يكن فى مقدور الحكومة المصرية أن تفرض على الأجانب شيئا منها إلا بموافقة دولهم ، وكان قضاء المحاكم المختلطة قد فرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. فالضرائب غير المباشرة هى التى تقوم الحكومة المصرية بفرضها دون الرجوع إلى الدول الأوروبية مثل الرسوم الجمركية والضرائب التجارية المفروضة طبقا للمعاهدات التجارية ، وضريبة الأراضى الزراعية وضريبة المبانى التى ألحق بها (ضريبة الخفر) التى عارض فيها الأجانب فى أول الأمر ثم انتهى الامر بقبولها ، أما عدا ذلك فقد استمر الحال على ما هو عليه من إنكار حق المشرع المصرى فى فرض أية ضريبة على الأجانب بدون رضاء دولهم[١٢].

أما الامتياز الخاص بالحرية الشخصية وحرمة مسكن الأجنبى فقد خولت الحرية الشخصية للأجنبى حق الإقامة والانتقال داخل القطر المصرى دون إخلال بحق الحكومة فى طرد من لم يكن له مورد للكسب أو كان له سلوك مناف للآداب أو ضار بالأمن العام . ولكن هذا الحق قيد بشرط يصعب تحقيقه وهو موافقة القنصل . فإذا لم يقبل عُرضت المسألة على لجنة من القناصل تشكل بالاتفاق بين الحكومة المصرية والقنصل المختص[١٣] .

ولم تقتصر هذه الحرمة على شخص الأجنبى وحده، بل تناولت مسكنه أيضاً. وقد زاد فى خطورة هذا الامتياز توسع الأجانب فى تعريف المسكن ليشمل كل الأماكن التى يشغلها الأجانب من تجارة أو مهنة أو صناعة، فأصبح هذا المسكن مأوى لكل عابث بالأمن على مرأى من السلطات وهى لا تستطيع أن تحرك ساكنا[١٤].

ومن هنا يتضح إلى أى حد تمتع الأجانب فى مصر بامتيازات كبيرة مما دفع

المصريين إلى الضجر والشكوى من عبء الامتيازات والمطالبة بضرورة الحد منها وإلغائها ، غير أن اللورد كرومر Cromer عارض فى إلغائها بدعوى أن الجهات القضائية المصرية لم تبلغ بعد شأن مثيلاتها فى الدول الأوروبية ، ولكنه ارتأى مع ذلك تعديل هذا النظام تعديلاً من شأنه إبراز السلطة التى تتمتع بها بريطانيا فى مصر استناداً إلى مركزها الجديد فى البلاد. فانشأت لجنة الامتيازات ، ووضعت هذه اللجنة مشروعًا للائحة التنظيم القضائى وآخر للعقوبات وثالث لتحقيق الجنايات ، وقد صبغت هذه المشاريع بالصبغة الانجليزية الظاهرة.

وقد ظل النظام على ما هو عليه إلى أن عقدت معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا فى ٢٥ أغسطس ١٩٣٦ ، حيث جاء فى المادة (١٣) من المعاهدة المذكورة ما يلى :

" يعترف صاحب الجلالة الملك و الإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم فى مصر لم يعد يلائم روح العصر و لا حالة مصر الحاضرة ، و يرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى إلغاء هذا النظام دون إبطاء " (١٥).

و قد اتفق الطرفان فى ملحق لهذة المادة على الوسائل التى تحقق إلغاء الامتيازات ، و يحتوى هذا الملحق على :

- إلغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى بما فى ذلك التشريع المالى على الأجانب .

- تحديد فترة انتقالية بمدة معقولة تبقى خلالها المحاكم المختلطة وتباشر اختصاصاتها المخولة للمحاكم القنصلية ، و فى نهاية فترة الانتقال تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

- الاتصال بالدول أصحاب الامتيازات بقصد إلغاء كل القيود التى تقيد التشريع المصرى على الأجانب (١٦).

و بعد أن صدقت مصر وبريطانيا على معاهدة الصداقة والتحالف أرسلت

مصر فى ١٦ يناير ١٩٣٧ ، دعوة إلى الدول أصحاب الامتيازات ومنها اليونان ، لعقد مؤتمر فى ١٢ إبريل من نفس العام فى مدينة منترو بسويسرا ، للنظر فى أمر إلغاء الامتيازات [١٧].

و نخلص من كل ذلك أن الحكومة المصرية استردت سلطانها فيما يتعلق بتنظيم مركز الأجانب فى مصر، فسرت عليهم التشريعات المصرية بمجرد صدورها [١٨].

ارتباط أعداد الجالية اليونانية بالأحوال المصرية

بعد هذا الإيضاح عن الإمتيازات الأجنبية و ما صحبها من تمييز للأجانب على المصريين ، يمكننا القول أن تلك الامتيازات كانت سبباً فى عمليات نزوح ضخمة قادها اليونانيون و الإيطاليون الباحثون عن فرص عمل فى مصر و التى تناقصت نتيجة لإلغاء الامتيازات الأجنبية .

إذ يرجع تناقصهم إلى أن فرص الربح لم تصبح بالقدر الذى كانت عليه يوم وفودهم إلى مصر بسبب نمو الوعى الاقتصادى وتطور قوى الرأسمالية المصرية ونموها تدريجياً، ودخول المصريين إلى الميدان الاقتصادى خاصة بعد إنشاء بنك مصر وشركاته[١٩] .

و تفيد الإحصاءات المتوفرة عن الأجانب فى مصر أن هجرة اليونانيين إلى مصر كانت فى تزايد مستمر، حيث شجع الاستقرار واستتباب الأمن العديد منهم على الوفود إلى مصر للتجارة وتوظيف رؤوس أموالهم فيها، والتدريس بالمدارس والعمل بالمصانع والجيش والبحرية والزراعة والرى . ومن ذلك يتبين تزايد أعداد اليونانيين فى مصر حيث كان عددهم فى عام ١٨٤٣ حوالى ٢٠٠٠ يونانياً؛ فى حين زاد عددهم فى عام ١٨٧١ إلى نحو ٣٤٠٠٠ يونانى [٢٠].

و من الواضح أن الاحتلال الانجليزى لمصر لم يؤثر على هجرة الأجانب إليها بل على العكس زاد عددهم ، حيث بلغت تلك الأعداد فى عام ١٩٠٧ حوالى ٦٢,٩٧٣ يونانياً. واستمرت الهجرة إلى مصر فى الزيادة بشكل كبير حتى نشوب

الحرب العالمية الأولى ، واختلال التبادل التجارى، فقلت هجرة الأجانب إلى مصر وما لبث أن عاد الأجانب إلى مصر بأعداد كبيرة تغزو أسواق التجارة الداخلية ومختلف المرافق العامة مع انتهاء الحرب [٢١] .

انتشر اليونانيون فى كل أنحاء مصر لكنهم تركزوا بصورة أساسية فى الإسكندرية والقاهرة و مدن القناة، وفى عام ١٩١٧ وصل عددهم فى الإسكندرية ٢٥,٣٩٣ ، و فى القاهرة ١٥,٢٥٠ ، و فى مدن القناة ٦,٣١٠ . وفى عام ١٩٢٧ وصل عددهم فى الإسكندرية ٣٧,١٠٦ ، وفى القاهرة ٢٠,١١٥ ، و فى مدن القناة ٨٨,٧٦ ، و فى عام ١٩٣٧و رغم تناقص أعدادهم إلا أن تعدادهم بلغ فى الإسكندرية ٣٦,٨٢٢ ، و فى القاهرة ١٦,٩٤٩ ، و فى مدن القناة ٧٧٢٠ ، وفى عام ١٩٤٧ و صل عدد أفراد الجالية اليونانية فى الإسكندرية إلى أكثر من نصف الأجانب (٣٠,٧٥٣)، بينما فى القاهرة بلغوا ١٥,٦٧٣ أى زادت عن ثلث عدد الأجانب ؛ و فى منطقة القناة بلغوا ٧٠٥٥ أى حوالى ٣٩٪ من عدد الأجانب بمنطقة القناة [٢٢] .

و بالاطلاع على إحصاء عام ١٩٢٧ يلاحظ أن مجمل أعدادهم أختلفت فى تلك السنة من ٥٦,٧٣١ يونانياً عام ١٩١٧ إلى ٧٦,٢٦٤ يونانياً فى عام ١٩٢٧ أى بزيادة ٣٤,٤٣ ٪ [٢٣] . وإن كان السبب فى تلك الزيادة يعود لظهور عامل جديد كان له أثره فى زيادة هجرة اليونانيين إلى مصر ، و هى هزيمة اليونان أمام تركيا عام ١٩٢٢ ونزوح كثير من يونانى الأناضول و أزمير إلى الأراضى المصرية بدلاً من العودة لبلدهم الأصلية .

وطبقاً لهذه الزيادة فى أعداد المهاجرين فإننا نجد أن الجالية اليونانية كانت تشكل أكبر الجاليات فى القطر المصرى إذ كانت تمثل أكثر من ٣٦ ٪ من عدد الأجانب المقيمين فى مصر ؛ ومما يدل على ذلك تعليق جريدة (وادى النيل) على تزايد أعدادهم من أن المار فى أزقة الإسكندرية وأماكنها لا يستطيع أن يفرق بين الغلام المصرى أو اليونانى بسبب الاندماج والتبسط فى الهجرة إلى

هذا الحد[٢٤] . و فى هذا الصدد فقد قال كرومر "لو أنك حركت حجراً فى مصر لوجدت تحته يونانياً". وفى عام ١٩٢٤ أصدرت الحكومة المصرية قراراً يحد من الهجرة إلى مصر ولكنه طبق على جميع الجاليات ما عدا اليونانيين[٢٥].

و نشرت جريدة الأهرام خبر زيادة المطالبة بوضع قانون يقيد الهجرة خاصةً بعد تهريب المهاجرين بجوازات يونانية عليها تأشيرات مزورة ، بالإضافة لنشر خبر إلغاء " البغاء" الرسمى بعد انضمام مصر إلى اتفاقية مكافحة الرقيق الموقع عليها فى باريس ١٩٠٤ و ١٩١٠ ، واتخاذ كل الإجراءات التى من شأنها القضاء على هذا الإتجار الجنائى [٢٦] .

و نتيجة لهذه الإجراءات بدأت أعداد المهاجرين من اليونانيين إلى مصر فى التناقص نظراً لتضييق الخناق عليهم فى هذه الناحية ؛ حيث تناقصت أعدادهم فى تعداد عام ١٩٣٧ ليصبح ٦٨,٥٥٩ بعد أن كان ٧٦,٢٧٤ فى عام ١٩٢٧ كما سبقت الإشارة آنفاً[٢٧] . وقد بلغت درجة التناقص فى هذه الجالية حوالى ١٠٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٢٧ [٢٤] .

و لا شك أن تلك الزيادة وهذا النقصان يرجعان إلى الظروف السياسية التى تعرضت لها مصر، مثل تأثير العلاقات بين مركزى السلطة فى البلاد اقتراباً وابتعاداً ؛ وإن هذه العلاقات غير المستقرة قد أثرت فى تشكيل النظارة وسياستها، وعلاوة على ذلك فقد امتزج هذا بالتقلبات الوزارية وتغيرها وقيام الأزمات الوزارية و حل البرلمان و تدخل القصر فى السياسة والاغتيالات السياسية [٢٩].

و برغم هذا التناقص فى أعدادهم فقد صدر المرسوم الخاص بقانون رقم (٤٤) فى مايو ١٩٣٦ الذى يحدد الأحوال الاستثنائية التى يتولى فيها الأجانب الوظائف العامة ، و قد فسرت المادة الأولى من هذا المرسوم أنه لا يجوز إسناد أية وظيفة عامة مدنية كانت أو عسكرية إلى أجنبى إلا فى أحوال استثنائية، وإذا اثبت أن تلك الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية أو عملية خاصة لا تتوافر فى

المصرى [٣٠] .

ثم صدر قانون (٤٩) فى عام ١٩٤٠ لتنظيم هجرة الأجانب و إقامتهم فى البلاد و نص على :

ضرورة حصول الأجانب على تصريح بدخول البلاد، وضرورة تقديم بيانات خاصة بأشغالهم والغرض من حضورهم إلى مصر، ومدة الإقامة التى يرغبون فيها ؛ وكان من نتائج صدور هذا القانون تناقص أعداد الأجانب القادمين إلى مصر و منهم اليونانيين .

وقد نص القانون أيضاً على عقوبات لكل من يخالف أحكامه ، و كانت العقوبات تتراوح ما بين ستة أشهر أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيهاً مصرياً[٣١] .

ويلاحظ فى تعداد ١٩٤٧ تناقص أعداد اليونانيين من ٦٨٥٥٩ عام ١٩٣٧ إلى ٥٧٤٢٧ فى عام ١٩٤٧ ، و بذلك نجد أن انخفاضهم يصل لحوالى ١٦٪ عما كان عليه من قبل.

جدول يبين التغيرات فى أعداد اليونانيين فى مصر فى الفترة موضع الدراسة [٣٢]:

السنة	عدد اليونانيين	السنة	عدد اليونانيين
١٨٤٣	٢٠٠٠	١٩٢٧	٧٦٢٦٤
١٨٧١	٣٤٠٠٠	١٩٣٧	٦٨٥٥٩
١٩٠٧	٦٢٩٧٣	١٩٤٧	٥٧٤٢٧
١٩١٧	٥٦٧٣١		

● **النشاط الاقتصادى**

يبدأ الدور الاقتصادى اليونانى فى مصر مع توقيع اليونان كدولة مستقلة اتفاقية الامتيازات الأجنبية مع الدولة العثمانية عام ١٨٥٥ .

وبمقتضى هذه الاتفاقية أصبحت اليونان دولة من الدول التى تمتعت بالامتيازات فى مصر .

وبعبارة أخرى أصبحت الجالية اليونانية فى مصر تتمتع بالامتيازات المكفولة لها بمقتضى تلك الاتفاقية، وفوق هذا فقد وقعت اليونان المستقلة ومصر اتفاقية المحاكم المختلطة ١٨٧٦ (٣٣) .

وبمضى الوقت عاش اليونانيون فى مصر و باشروا أعمالاً حرفية و مهنية و تجارية كانت البلاد فى أمس الحاجة إليها ، حيث أشتغلوا بالأعمال الدقيقة بالحرف الفنية التى كان المصريون يفتقرون إليها ؛ بل واحتكروا العديد من المهن (المحاماة - الطب - الهندسة- الصناعة- التكنولوجيا - إصلاح المعدات) فبرزوا فيها و أصبحوا يمثلون ركناً أساسياً فى الحياة اليومية المصرية .

ففى عام ١٩٣٩ كان عدد الأجانب يبلغ ٢٢,٥٦٠٠ و يملكون الكثير من العقارات و الأراضى الزراعية و الشركات الصناعية ، وطبقاً لإحصاء عام ١٩٣٩ كان ٥٠١٢ أجنبياً يمتلكون ٤٠٣,٦٥٦ فداناً، وبمقارنة حجم هذه الملكية مع حجم الملكية المصرية نجد أن متوسط ما كان يملكه الفرد الأجنبى ٨٠,٤٥ فداناً فى حين كان متوسط ما يملكه الفرد المصرى ٢,١٩ فداناً على أساس أن ٢,٤٧٦,٢٣٨ مصرياً كانوا يملكون ٥,٤٣٣,٠٩٠ طبقاً لإحصاء ١٩٣٩ ، هذا إلى جانب الشركات الصناعية و التجارية التى كانوا يملكونها ، وهى شركات متنوعة، بنوك وشركات عقارية وشركات نقل بحرى ونهرى وبرى، وشركات مياه ورى ، وشركات لكبس القطن وشركات بناء وأغذية وفنادق ومعادن ومواصلات وإنارة.... إلخ (٣٤). وحتى يؤمن أصحاب هذه الشركات مصالحهم من التشريعات

التى قد تصدرها الحكومة المصرية ضدهم ، خاصة وأن الامتيازات الأجنبية كانت فى سبيلها للإلغاء، عملت هذه الشركات على تعيين بعض رؤساء الوزارات المصريين كرؤساء لمجالس إدارتها أو أعضاء فى تلك المجالس بمكافآت ضخمة .

ويبدو أن وجود هذه الشخصيات المصرية كان يساعد على تعطيل المشروعات إذ كانت تهدف إلى تمصيرها أو استعمال اللغة العربية فى مراسلاتها و معاملاتها ، أو استخدام المصريين دون الأجانب اكتفاء بوجود مثل هؤلاء فى عضوية مجالس الإدارات أو إحلال رؤوس الأموال المصرية محل الأجنبية ، على أن التوسع فى إعطاء الشركات الأجنبية حق توظيف أموالها فى المجالات الاقتصادية كان مثار نقد واعتراض من جانب الرأى العام المصرى الذى كان يطالب بالحد من ذلك إلا عند الضرورة القصوى [٣٥].

أما فى مجال الإستهلاك اليومى للسلع الغذائية فقد سيطر اليونانيون على أنواع بعينها من السلع (الخمور – الجبن – الزيتون – البقالة) ، وسرعان ما انتشروا فى أعماق مصر يبيعون و يشترون و يتاجرون، وكانت صناعة السجائر من كبرى الصناعات فى مصر و مما يؤكد هذا أن مصر عرفت حوالى ستة معامل كبيرة لصناعة السجائر فى القاهرة وحدها (جناكليس ، وخلميس ، وملاخرينو ، وإخوان كريازى ، و ديمترينو ، وفافيادس وشركاه) ، هذا فضلاً عن معمل آخر من المعامل فى الإسكندرية، و الملاحظ من الأسماء أن الغالبية العظمى من أصحاب هذه المعامل إن لم يكن الجميع ينتمون إلى الجالية اليونانية[٣٦].

كانت الأحوال الاقتصادية فى مصر، نظراً لاعتمادها على نظام المحصول الواحد " Cash- Crop القطن" ، تتأثر بتطورات الأسواق العالمية كصعود الأسعار أو انخفاضها ، و هو ما كان يؤدى إلى حدوث أزمات اقتصادية، حيث كانت مصر بلداً زراعياً أكثر منه صناعياً أو تجارياً ، والسواد الأعظم من السكان

يباشرون الزراعة و ما يرتبط بها ، فإذا تدهورت أسعار الحاصلات الزراعية وخاصة القطن ، وانقبضت تلك الأيدى التى اعتادت أن يروها مبسوطة إليهم بالمال ثمناً لتلك الحاصلات فلا أقرب من أن يؤدى بهم الضنك إلى سلوك أكثر من سبيل لحل مشاكلهم المالية[٣٧] ، أقصد بذلك الاقتراض ؛ أى الاقتراض من البقال و تاجر الخمور و المرابى اليونانى.

وهكذا فإن اليونانيين الأثرياء مدوا أيديهم بما يحتاجه المزارع المصرى من أموال بشروط مجحفة اضطر المصرى إلى القبول بها تحت وطأة الحاجة، لكن المشكلة أنه مع تزايد اضطراب الأحوال الزراعية، وعدم وفاء المحاصيل بالغلة اللازمة للسداد، ومع توقف الفلاح عن السداد كان الطريق اليونانى هو زيادة الفائدة على دين الفلاح كخطوة أولى، يعقبها اللجوء للمحاكم المختلطة لنزع الملكية .

دأبت المحاكم المذكورة الاعتداء على مصر و المصريين بخلقها نظرية (الصالح المختلط) ومفادها : " لا يبنى اختصاص المحاكم المختلطة على جنسية المتخاصمين فقط ، ولكنه يبنى أيضاً و خصوصاً على المصالح التى تمس بها الدعوى، ولو لم يكن الأجنبى صاحب المصلحة طرفاً فى الخصومة " .

و من هذا المنطلق كان على المحاكم المختلطة أن تحكم فى كل قضية ترى أن فيها مساساً بالصالح المختلط فتسلطت على القضاء الأهلى بل و الشرعى ؛ و سلبت الإختصاصات و ابتلعت الحقوق ، حتى أنه إذا صدر حكم من محكمة شرعية ، و رفع المحكوم عليه الأمر للمحكمة المختلطة لوجود مصلحة أجنبى فحكمها هو الذى ينفذ [٣٨] .

و قد تعددت مجالات تطبيق تلك الحالات، ففى مجال الإفلاس شكلت التفاليس ركناً فى النظام الاقتصادى والمالى فى مصر ، واستغلت المحاكم المختلطة نظرية الصالح المختلط فيكفى وجود دائن أجنبى واحد لتاجر من غير جنسيته حتى يكون إشهار إفلاسه من اختصاص المحكمة المختلطة ، و لو كان

طالب الإفلاس والمفلس من المصريين أو كانا أجنبيين من جنسية واحدة ، ولو لم يظهر هذا الدائن إلا بعد تقدم إجراءات الإفلاس أمام المحكمة الأهلية أو القنصلية على حسب الأحوال .

وسعت السياسة البريطانية لإدخال تغيرات تهدف إلى خدمة أصحاب رأس المال، وأيدت وزارة الخارجية البريطانية ما أبداه بارنج "اللورد كرومر فيما بعد"، من أن تقوم المحاكم المختلطة بتصفية الديون حيث أنه عند إعطاء الدائن حق التصفية بدون تدخل المحكمة فإن ذلك يؤدى إلى الربا الفاحش وضياع حقوق الدائنين .

وانتهى الأمر بتنظيم عملية إشهار الإفلاس و إدخال نظام الصلح الواقى من الإفلاس إلى قانون التجارة المختلط فى ٢٦ مارس ١٩٠٠ وبدأ سحب قضايا الإفلاس من المحاكم القنصلية و إخضاعها للقضاء المختلط ، ووافقت فرنسا بالذات على ذلك لإنها كانت تمثل دائماً عقبة أمام التنفيذ ، وعليه تولت المحاكم المختلطة تلك القضايا، ومضت تشهر التفليسات التى زاد عددها تباعاً، وذلك بسبب الفشل الزريع فى القبض على أصحاب التفاليس لتمكنهم من الهروب من مصر إلى بلادهم للتخلص من محاكمتهم [٣٩].

وقد ارتكز نشاط المحاكم المختلطة ، بالنسبة للعقارات على ثلاثة أمور هى: " الرهن و الحجز و البيع الجبرى " .

الرهن، دخل تشريع الرهن العقارى للأراضى المصرية عن طريق تلك المحاكم إذ جاء به قانونها المدنى ليضمن بها القروض و لتنزع به الملكية ، وبالرغم أنه فرنسى الأصل إلا أن المحاكم الفرنسية رفضت وجوده ، و اقتبسته المحاكم المختلطة بدون أى تعديلات ، خاصة و أنه لم يكن يُعرف عنه شيئاً فى مصر قبل تطبيقه ، فأصبح وسيلة منفذة فى أيدى المستغلين .

و لم يعرف المجتمع المصرى هذا النوع من الرهن إنما كان يسير وفقاً لما أقره التشريع الإسلامى المعروف " بالغاروقة" الذى " يجعل للمرتهن حق الانتفاع

بالعين و حبسها لحين استيفاء دينه ، و ليس لمداينى الراهن الذين ديونهم لاحقه لدين الرهن حق فى نزع ملكيته ، و حرمان المرتهن من الانتفاع به قبل وفاء ماله من الدين بتمامه " [٤٠]. و هذا النوع يسمح فيه المدين بالاحتفاظ بأرضه طوال فترة الدين بتأجيرها صورياً ، و إذا عجز عن الدفع يحق للدائن نزع ملكيتها و بيعها بالمزاد وفاء لدينه؛ و فضل الفلاحون هذه الطريقة اعتقاداً منهم بإمكانية الاحتفاظ بأراضيهم بعد تسديد ما عليهم من ديون .

و نزل المرابون اليونانيون هذه الحلبة و قادوا الفلاحين الذين اضطروا إلى اللجوء إليهم لدفع مافرض عليهم من ضرائب ، و ارتفعت الفوائد عليهم و زادها المرابون لتكون النتيجة فى النهاية سلبهم و تجريدهم مما يمتلكونه .

هذا و كان فى الإمكان كسر شوكتهم بالإلتجاء كلية إلى البنوك لفوائدها الأقل .

غير أن داء المرابى كان متغلغلاً فى دم الفلاحين الذين لا يميلون إلى المعاملات الرسمية ، علاوة على رغبتهم المستمرة فى الحصول على المبالغ القليلة ، و هذا لا يتوفر إلا مع المرابين[٤١].

و أخذت المنازعات على الأراضى مكانها فى المحاكم المختلطة خاصة وأن المجتمع المصرى يكاد يعتمد كلية على الأراضى ، وأمل كل فلاح الحصول على فدان أو فدانين ، والرغبة تسرى فى أعماق الفلاحين لزيادة ما يمتلكون ولو عن طريق الرهن الذى شجعته المحاكم ؛ فسقطوا تحت هاويته .

و فى ضوء سجلات أعوام ١٨٧٦- ١٨٨٢ ارتفع المبلغ المسجل فى قلم الرهونات من ٥٠٠ ألف جنيه إلى سبعة ملايين من الجنيهات ناتج من فوائد الديون ، للفلاحين فيها خمسة ملايين هذا غير ثلاثة ملايين عليهم للمرابين. وبلغت السلفيات فى ٣ يونيو ١٨٨٢ على رهن ٤٠٠ ألف فدان (٥,٨٢١,٩١٢) جنيهاً بالإضافة إلى فائدة بمعدل ١٦٪ و التى بلغت حوالى (٩٣١,٥٠٥) جنيهاً.

وبهذا النظام، ووسائل أخرى استغل المرابون اليونانيون ما جاء بتشريع المحاكم المختلطة ليمارسوا ألوان العنف والقسوة على المصريين خاصة أصحاب الملكيات الصغيرة التى خرجت من حيازتهم تدريجياً وتجمعت فى أيدى اليونانيين (٤٢) .

و مثلت عملية اغتصاب الأجانب للأراضى نطاقاً واسعاً ، اعتمدوا فيها على محاباة المحاكم لهم ؛ ففرضوا سلطانهم و جبروتهم ، و استعملوا حيلهم وخداعهم خاصة عندما شكلت مسألة تزوير المستندات ركناً أساسياً فى سحب الأراضى من الفلاحين بناء على أحكام المحاكم. وتشير وثائق محافظ الداخلية إلى تلك الطرق التى اتبعها الأجانب فى هذا المجال خاصة اليونانيين والأروام(٤٣).

واستمر الوضع المتدهور الخاص برهن الأراضى؛ وكذلك طرق التلاعب التى ابتدعها الأجانب حتى من لم تكن لديه منهم حماية، نجده وقد مارس تلك الطرق، ولحين إثبات الحقيقة يكون قد امتص دم الفلاحين، وأصبح راهناً لأراضيهم.

وبعد أن تعددت بنوك الرهونات ، و لم يعد هناك حدود لسلطانها ، وارتفعت نسب أرباحها، وباتفاق الدول وضع قانون لتلك البنوك فى ٢٦ ديسمبر ١٩٠٠ يقضى بأنه لا يجوز إنشاء بيت مال لتسليف النقود على الرهونات بغير إذن الحكومة واستثنى من ذلك الرهونات المالية الخاصة بالأسهم والسندات والبضائع والانتاج الزراعى ، ويكون لنظارة الداخلية منح الرخص ، وإجراء التفتيش والاطلاع على الدفاتر ، ويخطر القنصل إذا كان صاحب الشأن أجنبياً ليحضر التفتيش إن شاء، كما تقرر أنه عند تسليم النقود إلى المقترض يعطى له إيصالاً بمقدار السلفة وبيان الرهن وقيمة وتاريخ الاستحقاق ، وأكد القانون على تحديد نسبة الفائدة بمقدار ٩٪ ، وفى حالة عدم الدفع عند حلول الميعاد يباع المرهون طبقاً لقواعد قانون الرهن التجارى ، وأخيراً حدد العقوبات للمخالف

بالحبس من يوم إلى سبعة أيام وغرامة مالية قدرها جنيهاً واحداً وجواز إغلاق المحل (٤٤).

واتسع نطاق الرهونات مع البنك الزراعى* ، فبعد أن كانت ١٦,٢٦٤ فى عام ١٩٠٢ ارتفعت إلى ٣٦,٧٤٨ فى عام ١٩٠٣، وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٠٤ صادقت محكمة الاستئناف على تعين موظف لتحرير عقود السلفيات فى الوجهين البحرى والقبلى بالنظر لازدياد عدد هذه العقود يوماً بعد يوم ، وتوالى الارتفاع حتى وصلت الرهونات العقارية فى عام ١٩٠٥ إلى ٦٨٠٠٠ ، وازداد الموقف حرجاً بحدوث الأزمة المالية فى ١٩٠٧ بعد أن بلغت مصر مرحلة من التشبع نتيجة لتدفق الأموال الأجنبية عليها ، و سيطر نشاط المضاربات على الحالة عقب ارتفاع الأسعار، وانعكس ذلك على الأراضى فبعد أن أرتفعت أسعارها عادت مرة أخرى للانخفاض، وكانت النتيجة أن أوقفت البنوك و على رأسها البنك الزراعى أعمالها مؤقتاً، ولكن ما لبثت الأمور أن عادت لنصابها(٤٥).

و تضررت البنوك و خاصة البنك العقارى* مما يلحقها لطول مدة إجراءات نزع الملكية بسبب المسائل الفرعية ، و كثيراً ما يصبح بسبب ذلك قسم من الفوائد بلا تأمين عقارى، ولسنا فى حاجة للحديث عن نظام " الحجز" و" البيع الجبرى " فى هذا المقام، فقد تكفل هذان النظامان بالإضافة إلى نظام الرهن بنقل الملكية العقارية المصرية إلى اليونانيين .

وخلاصة الأمر أن دور اليونانيين من المرابيين وأصحاب الأموال كان يسهم فى نقل ملكية الأراضى الزراعية والعقارات من أيدى المصريين إلى أيدى اليونانيين، بحيث استفاد اليونانيون من الامتيازات الأجنبية ونظام المحاكم المختلطة فى الحصول على أموال المصريين فى فترة قليلة من الزمن و هو ما أضر بالتوازن الاقتصادى المصرى .

● الوضع الاجتماعى

احتكر اليونانيون مجموعة من الأنشطة التجارية تضاف إلى ما سبق وقدمنا من نشاطهم الاقتصادى فى مصر، ومن نماذج تلك الأنشطة التجارية احتكارهم لتجارة الخمور بالتجزئة، والفندقة، الخدمات السياحية، وتذكر التقارير البريطانية التى كان يعدها المعتمد البريطانى عن مصر سنوياً أن كميات الخمور التى كان اليونانيون يوردونها إلى مصر قد بلغت على مدى السنوات كالآتى[٤٦] :

السنة	خمور	خمور	كحول نقى	بيرة فى	بيرة فى	نبيذ	نبيذ
	بالكيلوجرام	بالزجاجة	بالكيلو	براميل	زجاجات	بالكيلوجرام	بالزجاجة
١٩٠١	٥١١١٧٦	٨٥١٢٧ دستة	١٣٩٢٤٧٥	٩٩٦٧٧	١٥٧٩٠٨ دستة	١٣١٠٩١٧٩	٣٣١٧٧ دستة
١٩٠٥	٦٧٤٢٧٦	١١٤٨٤٩ دستة	٥٨٣٠٢٦	١٢١٤٩٤	١٦٧٨٦٩ دستة	١٤٤٧٨٢٣٠	٤١٣٥٩ دستة

وفيما يتعلق بالإنتاج المحلى للخمور فقد ذكر التقرير وجود (٤٣) مصنعاً للتقطير فى القاهرة امتلك اليونانيون منها (٣٠) مصنعاً ، و قد زاد الناتج من الكحول المستخرج من المولاس من ١,٦١٩,١٧٨ كيلو جراماً فى الفترة من ١٨٩٩- ١٩٠٠ إلى ٤,٤٣٢,٠٣١ فى الفترة من ١٩٠٥-١٩٠٦ . و كان نصف هذه الكمية يستهلك للتعاطى ؛ ورغم ضخامة الكميات المستهلكة من الخمور فى البلاد وإقبال المصريين على تعلم وتقليد الأجانب فى مجال تعاطى المسكرات.

لقد كان الأجانب مسئولين عن انتشار تعاطى الكحوليات و من ثم تزايد حجم الجريمة، ويكفى أن نذكر فى هذا المقام أن عدد الذين ضبطوا فى حالة سُكر بيِّن من المصريين فى عام ١٩٠٥ كان ٨٨٣٦ شخصاً، وفى عام ١٩٠٦ كان ٨٨١٠ ، و هو ما يعنى تفشى تعاطى المسكرات فى مصر على يد اليونانيين المتاجرين بها .

أما فى مجال لعب القمار فى المحال العامة المخصصة لذلك فقد حاز اليونانيون قصب السبق ، إذ كان عدد المحال العامة فى القاهرة فى أوائل سنة ١٩٠٦ سبعة عشر محلاً ، أدار منها اليونانيون خمسة عشر محلاً ، و كان بالإسكندرية إثنا عشر محلاً يديرها هؤلاء الأجانب ، و كانت المشكلة فى شأن هذه المحال عدم قدرة أجهزة الأمن المصرية على اقتحامها و ضبط المقامرين بسبب التعقيدات التى كانت تثيرها الامتيازات الأجنبية (٤٧) .

و قد فاضت تقارير المعتمد البريطانى كرومر فى الحديث عن دور الأجانب فى تهريب وتوزيع وحرق مخدر الحشيش الذى كان يزرع فى اليونان والذى كان يعد المخدر الرئيسى الذى يجرى تعاطيه فى العقد الأول من القرن العشرين(٤٨).

كما مارس الأجانب فى مصر أيضاً تجارة الرقيق الأبيض و تهريبه ، وأثبتت تقارير (كرومر) ١٩٠٥ أن عدد ١٧ فتاة صغيرة قد أنقذت من أيدى المهربين ، وأنه قد جرى نفى (٣٩) قواداً من اليونانيين(٤٩) .

غير أن تجارة الرقيق الأبيض قد أستفحل أمرها فى نهايات العقد الأول من القرن العشرين ، إذ يذكر " جورست " Eldon Gorst* فى تقريره لعام ١٩٠٩، إنه قد تم إحباط إدخال ١٢٠٠ فتاة صغيرة إلى البلاد عبر ميناء الإسكندرية، وتم تسليمهن للجهات المسئولة، وقد جرى طرد ٤٠ شخصاً من المتورطين فى هذه الجريمة ، و كان أغلبهم من اليونانيين (٥٠) .

و فى تقرير كتشنر المعتمد البريطانى فى خلال الفترة من ١٩١١-١٩١٤. اتضح الزيادة فى جرائم الرقيق الأبيض، ويكشف تقريره الأول عن ضبط (١٢٩٢) فتاة، ويحدد التقرير جنسياتهن كالآتى :

العدد	الجنسية
٣١٥	مسيحيات أو إسرائيليات، يحملن الجنسية العثمانية
٧٥	تركيات مسلمات
٩٠٢	جنسيات أوروبية

وقد تم إنقاذ ٨٨ فتاة من ممارسة الرذيلة وسلمن إلى المؤسسات الخيرية لرعايتهن.

تركزت جرائم الأجانب فى معظمها فى المدن بالإضافة إلى العديد من الجرائم من خلال فتح محلات الخمور فى القرى المصرية .

وفى مجال الجنايات أسهم الأجانب بنصيب وافر فيها ؛ و يبين الجدول التالى أعداد الجرائم التى ارتكبها هؤلاء الأجانب من عام ١٩٢٠ إلى ١٩٥١ ، من خلال تمتعهم بالامتيازات الأجنبية :

السنة	عدد الجنايات	السنة	عدد الجنايات
١٩٢٠	٢١	١٩٣٩	٣
١٩٢١	٢٨	١٩٤٠	١٩
١٩٢٢	٢٣	١٩٤٢	١٠٤
١٩٢٣	٢٥	١٩٤٣	١٥٩
١٩٢٤	٢٠	١٩٤٤	٢١٤
١٩٢٥	٢٣	١٩٤٦	٨٧
١٩٢٦	٣٠	١٩٤٧	٦٨
١٩٣٤	١٨	١٩٤٨	٦٩
١٩٣٥	١٦	١٩٤٩	٥٠
١٩٣٦	٢١	١٩٥٠	٢٣
١٩٣٧	١٦	١٩٥١	٥٣
١٩٣٨	١٣	--	--

و يبين هذا الجدول ارتفاع أعداد تلك الجنايات التى ارتكبها الأجانب ضد المصريين على مدى الفترة التى يرصدها الجدول [٥١] .

ويرجع السبب فى ذلك إلى ازدحام مصر بصفة عامة، والمدن المصرية بصفة خاصة بعشرات الآلاف من القوات المتحالفة من جنسيات عديدة وانطلاقهم فى شوارع المدن دون ضابط بحثاً عن المشروبات الروحية وشوقاً إلى النساء، وارتكابهم أثناء ذلك العديد من الجرائم كحوادث الشغب وإتلاف

الممتلكات و سرقة السيارات ، و السرقة بصفة عامة ، و بيع الأسلحة ، ومستلزمات الجيش ، و حوادث السطو المسلح على المصارف[٥٢] .

أما ذلك الانخفاض الملحوظ فى جرائم الجنايات منذ عام ١٩٤٦ ، فيرجع إلى انتهاء فترة الحرب وعودة القوات المتحالفة إلى بلادها تاركين البلاد للجاليات الأجنبية كما كان الأمر قبل قدومهم ، وكذلك يرجع إلى انتهاء عهد الامتيازات الأجنبية مع نهاية الفترة الانتقالية فى عام ١٩٤٩ ، ولسنا فى حاجة للقول بأن الزيادة فى أغلبها قام بها اليونانيون .

وقد سجلت تقارير الأمن العام المصرية إرتكاب الأجانب لجنايات القتل والشروع فيه والسرقات والشروع فيها والحريق العمد والجنايات التى تصنف تحت عنوان أنواع أخرى مثل تزوير الأوراق الرسمية والرشوة والفسق وهتك العرض والتهديد والإختلاس والعود*، وإلى جانب هذه الأنواع من الجرائم فقد كان للأجانب فى مصر دور غير قليل من الجرائم الجديدة كتزييف وتزوير النقود[٥٣] .

أما جرائم المواد المخدرة فقد كان للأجانب فيها نصيب كبير، وقد شاركت فى هذا النوع من الجرائم جنسيات عديدة من الأجانب المقيمين فى مصر ومنهم اليونانيون، وقد قام بوليس الإسكندرية بضبط كمية كبيرة من المخدرات، ومنها أيضاً تهريب الأفيون حيث ضبط رجال مصلحة الجمارك عام ١٩٣٠ يونانياً يحاول التخلص من ١٨ كيلو جرام من الأفيون، وقد أحيل إلى القنصلية اليونانية، وفى عام ١٩٣٢ فاجأ رجال البوليس سيدة يونانية فى منزل بشارع صلاح الدين و ألقى القبض عليها و على ٨٠ شخصاً من مدمنى الكوكايين جاءوا ليشتروه منها [٥٤] ؛ و فى عام ١٩٤٥ قام البوليس بضبط أحد رجال البحرية اليونانية يحاول تهريب كميات من الذهب، كما قاموا بتهريب كمية من البضائع وقد ألقى القبض على ثلاثة من اليونانيين داخل قارب بالميناء [٥٥].

و من الملاحظ استقرار حجم جرائم الجنح بعد زوال فترة الكساد الكبير* منذ ١٩٣٤ ، غير أن الاستقرار لا يلبث أن يزول مع بوادر اضطراب العالم

١٩٣٨، فنلاحظ أن حجم جنح الأجانب قد قفز إلى أكثر من الضعف فى ذلك العام (١٥٠٢) ، ثم يوالى ارتفاعه خلال سنوات الحرب و ما صاحبها من اضطراب و فوضى ليصل إلى ٤٢١٩ فى عام ١٩٤٢ و هو أعلى رقم وصلت إليه جنح الأجانب فى النصف الأول من القرن العشرين .

و مع انتهاء الامتيازات الأجنبية ١٩٤٩ انخفضت أعداد الجنح التى ارتكبها الأجانب لتعود الأرقام حول معدلها الذى كانت عليه فى العشرينيات من القرن العشرين[٥٦] .

● الجانب السياسى

قامت حركات التجمع العمالى الأولى على أكتاف العمال الأوروبيين الذين تولوا إقامة الصرح الصناعى المصرى فى نهايات القرن التاسع عشر، عندما وفدت من بلاد احتدم فيها الصراع بين العمال ورأس المال ، ووجدت المبادىء الاشتراكية فى مصر البيئة الملائمة لنمو الفكر الاشتراكى [٥٧] .

فقد كان لهؤلاء الأوروبيين خبرات قديمة ومستفادة من الحركات العمالية فى الخارج حصلوا عليها خلال مراحل حياتهم المبكرة فى أوروبا ، وظل النشاط الاشتراكى فى بدايته مقصوراً على العناصر الأجنبية لأن المستوى المادى والفكرى للعامل المصرى لم يكن قد بلغ من النضج حداً يسمح له بتفهم المبادىء الاشتراكية الوافدة [٥٨].

وفى بداية القرن العشرين كانت مصر تعيش ظروفاً اقتصادية صعبة؛ تصل بالطبقة الكادحة فيها إلى ما دون مستوى الكفاف ، و لذلك كانت من أكثر بلدان العالم ملائمة لنمو الفكر الشيوعى باعتباره فكراً ينادى بالعدالة للمحرومين وتحرير الكادحين من استعباد المستغلين[٥٩] .

و فى ظل هذه الأوضاع و بعد إضافة الظروف السياسية يمكن أن نقول أن مصر قد أصبحت مهيأة لتقبل بعض الأفكار الشيوعية، لهذا لم يكن غريباً أن يحدث ذلك الانصهار الفكرى بين العمال الأوروبيين وبين زملاء العمل

المصريين، وأن يتقبل الأخيرون أفكار رفاقهم الأكثر خبرة ونضجاً فى " العمل والفكر السياسى والثقافة"، والذين هم بالنسبة لهم بمثابة الأساتذة أصحاب الفضل فى مجال الإتقان المهنى ، وهو أمر له اعتبار كبير عند العامل المصرى على مر العصور.

ولم يكن غريباً أن يطلق على تجمعات العمال اسم " النقابات المختلطة " فالعمال المصريون والأجانب كانوا يقفون من المطالب والحقوق العمالية أمام أصحاب الأعمال موقفاً واحداً متماسكاً ، وكان التنظيم الاشتراكى اليونانى والإيطالى من أنشط التنظيمات فى هذا المجال .

و يرجع تاريخ وجود الفكر الاشتراكى بين العمال الأجانب فى مصر إلى تسعينيات القرن التاسع عشر ، و لعل أقدم دعوة لترويج الفكر الإشتراكى فى مصر هى تلك التى تحدثت عنها الصحافة المصرية فى ١٨٩٤ عندما أشارت إلى ضبط أحد اليونانيين فى ١٨ مارس ١٨٩٤ و هو يوزع "منشوراً فوضوياً " يحض فيه العمال على الاحتفال بتذكار " نهضة الكومون ١٨٧١ فى باريس" (٦٠).

تركز النشاط السياسى اليونانى فى الإسهام فى الحركة الشيوعية المصرية التى وجدت طريقها فى مصر منذ العشرينيات المبكرة من القرن العشرين .

و تحكى قصة " سكالاريس ياناكاكيس" تاجر الإسفنج اليونانى فى مصر(٦١) ؛ قصة هذا النشاط من خلال تتبع دور هذا الرجل فى نشأة و تطور النشاط الشيوعى فى مصر ؛ فقد استطاع " ياناكاكيس " بفضل صلاته بالحزب الشيوعى اليونانى فى البلد الأم " اليونان" ، وبالعناصر الشيوعية فى مصر أن يكون له دور فى إقامة الحزب الشيوعى المصرى الذى تزعمه " جوزيف روزنتال" ، وابنته شارلوت فى العشرينيات من القرن العشرين(٦٢) .

وقد اشترك العديد من اليونانيين فى النشاط الشيوعى فى مصر إلى جانب " ياناكاكيس " ، و تزخر تقارير الأمن العام فى الفترة موضوع الدراسة بأسماء يونانيين ضالعين فى العمل اليسارى المصرى مثل : " مالانوس – كازانتراكس –

نيكوس نيقولاييدس- جورج بيريدس - كونستاينيدس بيريدس - ذربينى " وغيرهم[٦٣] ، وتؤكد الأحوال أن اليونانيين فى مصر كانت لهم روابط قوية بالحزب الشيوعى اليونانى فى اليونان، ثم ما لبثوا أن انخرطوا فى التنظيمات الشيوعية المصرية.

بدأ اليونانيون فى الانضمام إلى روزنتال فى العشرينات، وكونوا معه الحزب الشيوعى المصرى ، و بعد انهيار نشاط روزنتال على يد حكومتى (زغلول- وزيور) ١٩٢٤- ١٩٢٥ ، سعى سكالاريس ياناكاكيس و بعض اليونانيين المرتبطين بالحزب الشيوعى اليونانى أمثال بيريدس (الشاعر اليونانى القبرصى) و زوجته فى توثيق صلاتهم بالنشاط الشيوعى القادم مع بعض الفرنسيين المتمصرين، فأقاموا فى العشرينيات حركة " فينيكس" Phoenix وإتحاد العمال الدولى؛ وفى هاتين الحركتين تجمع اليونانيون و المصريون تحت راية الأفكار الشيوعية.

و عندما أنشأ چيوزيبى بيزوتو الإيطالى (البورص دى تراڤاى) Bourse de travail فى مصر عام ١٩١٩ كان يسانده فى هذا النشاط ياناكاكيس وزملاؤه، وفى عام ١٩٢١ تم تأسيس Groupe de studies Sociales جماعة الدراسات الإشتراكية فى مصر ، و كان يشارك فيها اليونانيون من أمثال ياناكاكيس وآخرون، وقد نجحوا فى إقامة Greek Literary فى الإسكندرية[٦٤].

و هكذا فإن العشرينيات من القرن العشرين شهدت تعاوناً كبيراً بين الشيوعيين اليونانيين وزملائهم المصريين ، و ظهر إلى جانب ياناكاكيس شيوعيون يونانيون آخرون أمثال " مالانوس- كازانتزاكيس - نيكولاس- نيكولابيدس" ، وفى العشرينيات المتأخرة اتصل ياناكاكيس ببول چاكوت دى كومب " "Poul Jcot De Combe الذى كان يسعى إلى تأسيس " جمعية أنصار السلام" فى مصر Union of Peace Supporters[٦٥] .

وقد ازداد النشاط الشيوعى اليونانى فى مصر فى الثلاثينيات من القرن العشرين ، وذكرت تقارير البوليس المصرى الكثير عن هذا النشاط .

و فى الأربعينيات المتأخرة من ذات القرن، كان نيكولا جازيس Nicola Gazis وبيتر زوريو Peter Zorio، و تاكيس بابا روديتيس Takis Paparoditis، فيفى كانا Fifi Kana، و ياناكاكيس ، و ليفكى ، و ديانتيس ، و جميعهم يونانيون يسعون إلى إقامة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) مع هنرى كورييل[٦٦].

و رغم أن النشاط الشيوعى لليونانيين فى مصر فى الأربعينيات شمل أيضاً ما كان يجرى فى اليونان فى ذلك الوقت من اضطرابات ناجمة عن الغزو الألمانى لليونان، ولجوء الملك چورچ الثانى و حكومته إلى مصر ، و وجود عناصر شيوعية يونانية داخل فرق الجيش اليونانى فى مصر ، إلا أن هذا يمكن أن نعده من قبيل النشاط السياسى اليونانى فى مصر[٦٧] .

فقد شارك الشيوعيون اليونانيون من الجالية اليونانية فى مصر فى نشاط الجيش اليونانى و اضطراباته ، و كان لهم احتكاك كبير بحركات التمرد اليونانى الصادرة عن الجنود اليونانيين ، ثم ما لبث أن أمتد نشاطهم لمساندة الحرب الأهلية فى اليونان و التى بدأت ١٩٤٦ . وقاد الشيوعيون اليونانيون فى مصر حركة السفر إلى اليونان للمشاركة فى الحرب الأهلية هناك، على أن النشاط الشيوعى اليونانى فى مصر بدأ يتراجع فى الأربعينيات المتأخرة نتيجة عوامل عديدة لا حاجة لذكرها حتى توقف هذا النشاط مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ [٦٨].

الدور الإيجابى للجالية اليونانية

ومع هذا فإن الوجود اليونانى الاجتماعى فى مصر لم يكن شراً كله ، فقد كان هناك جوانب إيجابية تمثلت فى إقامة الجمعيات الخيرية* فى القاهرة والإسكندرية وإقامة المستشفيات، والملاجىء، و دور إعانة الأيتام والمدارس لأبنائها للمحافظة على عادات وتقاليد ولغة هذه الجالية، وكذا النشاط الاقتصادى الإيجابى الذى يهدف إلى تنمية العلاقات الاقتصادية بين اليونانيين كجالية والمصريين كمضيفين، وقد سبق وتحدثنا عن نشاط اليونانيين الضخم

فى مجال صناعة القطن، والتصدير والاستيراد. وإن كان هناك نوع آخر من النشاط اليونانى الإيجابى لم تتطرق إليه أى من الدراسات السابقة و أعنى به صناعة السينما ** و مرجعى فى هذا الصدد حوار تم مع يانى ميلاخرينودى Yanni Melachrinodi المستشار الثقافى اليونانى بمصر، قال فيه: " إن من أهم أسباب انجذاب اليونانيين لصناعة السينما أنهم اشتهروا فى مصر بحسهم التجارى ومغامراتهم الاستثمارية؛ والسينما فى حقيقة الأمر تجارة تحولت إلى صناعة قائمة بذاتها".

ففى مجال بناء الاستديوهات ساهم " ميخالى كاتساروس" بعدما تمكن من إقناع والده بتحويل أحد الجراجات التى يملكها، والواقع بشارع جواد حسنى بوسط القاهرة إلى ستوديو يديره لأنه يرى أن مستقبل السينما أفضل من الأوتوبيسات، وهذا الاستديو لا زال قائماً حتى اليوم، وإن اختلف نشاطه وتحول إلى صالة مزادات .

وكانت المساهمة الأبقى فى هذا المجال هى ما جاءت فى عام ١٩٤٤ على يد اليونانيين " افانجلوس – أفراموسيس- باريس بيلفيس" عندما أسسوا ستوديو الأهرام بالقاهرة على مساحة قدرها ٢٧,٠٠٠ م٢ ؛ و بنيت ثلاثة بلاتوهات وصالة عرض ، و أخرى للدوبلاج ، و معمل تحميض و طبع، ويعد استديو الأهرام أكبر استديو فى مصر بعد استديو مصر، وقد تولى إدارته أفراموسيس حتى وفاته ١٩٥٦ ، ومن بعده ابنه أنسطاس الذى قام ببيع الأرض وما عليها من مبانٍ وأجهزة فى عام ١٩٦٢ ؛ وقد لعب هذا الاستديو دوراً كبيراً فى إثراء الحركة السينمائية المصرية، إذ تم تصوير عدد كبير من الأفلام فى بلاتوهاته. كما أسس اليونانى " أبوستولوس كريازيس" والمصرى "رمضان رامى" فى عام ١٩٤٩ ستوديو رامى بالإسكندرية والذى أغلق أبوابه فى عام ١٩٥٨ .

و يعلق " ميلاخرينودى " على هذه الظاهرة قائلاً : "والمدهش أن هذه المحاولات لإنشاء استديوهات تمت فى مصر و ليس فى اليونان بلدهم الأصلى،

فأول استديو تم إنشاؤه هناك كان فى عام ١٩٤٥" ، وأرجع السبب فى ذلك إلى :

أولاً : الأوضاع السياسية و الاقتصادية غير المستقرة فى اليونان فى النصف الأول من القرن العشرين ، إذا ما قورنت بمثيلاتها بمصر .

ثانياً : ارتباط اليونانيين بمصر حيث اعتبروها وطنهم الأول .

و يضيف " يانى " أن أول يونانى غامر بدخول مجال الإنتاج كان المخرج اليونانى " كوستانوف" ١٩٣٢ عندما قام بإنتاج و إخراج فيلم " جحا و أبو نواس " تمثيل " خالد شوقى " و " على رفقى " الذى شارك فى الإنتاج"[٦٩] . وفى عام ١٩٥١ أنشأ اليونانى "أشرف بترو زربانلى" شركة الهلال التى انتجت (١١) فيلماً؛ وقامت بتوزيع أفلام عدد من الشركات الأخرى. و طوال فترة الأربعينات والخمسينات ظهرت شركات توزيع و إنتاج كثيرة عمل بها اليونانيون .

و يبرر السيد " ميلاخرينودى " امتلاك اليونانيين للكثير من دور العرض بقوله: إن أضمن ما فى تجارة السينما هو دور العرض، و لأن اليونانيين (شطار) فقد أنشأوا ، وامتلكوا عددًا كبيرًا من دور العرض الموجودة فى مصر فى فترة الخمسينات ؛ فحوالى ٨٠٪ من دور العرض الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت كانت ملكاً لليونانيين ، و كانوا وراء إنشاء دور عرض خارج القاهرة و الإسكندرية، وكان التنافس فيما بينهم كبيراً فأبدعوا فى تقديم أفضل الأشياء لإمتاع المشاهد و إرضاء المنتجين و الموزعين. ومن أشهر دور العرض التى أسسوها والتى لازال بعضها قائما حتى الآن :

أوليمبيا - إيديال - رويال- ريكس - ستراند- ميامى - ديانا.

و يستطرد " يانى ميلاخرينودى " فى حديثه قائلا "أن الممثلة " نينى قسطنتينو" و الممثل " أرستيدس خاتزياندرباس " أول يونانيان قاما بالتمثيل فى الأفلام المصرية ، حتى ظهور الراقصة " كيتى " عام ١٩٥١ ، و اسمها الأصلى "كاترينى فوتساكى " و التى كانت تقدم عروضها الراقصة بصالات و كابريهات

القاهرة و دخلت السينما حينما طلب منها المخرج حسين سرور التمثيل فى فيلم قام هو بكتابة السيناريو له ، و عملت كيتى فى (١٠) أفلام مصرية منذ عام ١٩٥١ و حتى ١٩٥٦ .

وفى مجال الإخراج نجد أن اليونانى الوحيد الذى قام بإخراج فيلمين مصريين هو " كوستانوف" أو قسطنطين بانوتيكوس" و الذى ظل يعمل فى السينما المصرية حتى سن تقاعده كمدير معامل لبعض شركات الإنتاج و التوزيع المصرية .

و يؤكد " يانى " أنه إذا كانت هناك مساهمة لليونانيين المصريين فى السينما المصرية فقد ساهموا أيضاً فى الصناعة السينمائية اليونانية ، فنجد أن هناك خمسة من أهم المخرجين اليونانين قد ولدوا و أمضوا فترة طفولتهم وشبابهم فى مصر بالإضافة لعدد كبير من الممثلين و الممثلات* .

و إلى جانب هذا النشاط الاقتصادى الإيجابى من جانب اليونانيين فى مصر، فقد ساهموا فى الحركة الثقافية فى مصر بشكل إيجابى أيضاً.

و يأتى دور (سيركاس) المولود فى حى عابدين بالقاهرة كدور رائد فى مجال نقد الحياة الإجتماعية لليونانيين و المصريين فى مصر، عندما ألف رواية (نور الدين بومبه) الذى قام بترجمتها ينى ميلاخرينودى المستشار الثقافى اليونانى فى مصر إلى العربية لتحويلها إلى سيناريو للسينما المصرية [٧٠].

ولم يكن من السهل التعرف على حياة الجالية اليونانية فى مصر دون الالتقاء ببعض من يمثلون تلك الجالية ، و محاولة اجتذابهم لحديث قد لا يرغبون الخوض فيه ؛ الأمر الذى جعلنى أستعين ببعض موظفى المركز الثقافى اليونانى بالقاهرة للوصول إلى بعض الشخصيات اليونانية التى كانت تعى ما يجرى فى مصر فى فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢ ، و بالتالى عاصرت ما بعد الثورة .

كان أكثر النماذج وضوحاً فيمن أجريت حواراً معهم هو السيد (چورچ فالاس)

George Vallas مدير الجمعية الخيرية اليونانية السابق و رئيس مجلس إدارة رابطة خريجى المدرسة العبيدية اليونانية فى القاهرة [٧١].

و السيد جورج فالاس من مواليد القاهرة ١٩٣٥ و يقيم بشارع عدلى ، و هو ابن ليونانى ولد بالإسكندرية وكان يشتغل بإنتاج المياه الغازية، وقد جاء الجد من اليونان فى القرن التاسع عشر وعاش فى الإسكندرية.

و قد تلقى فالاس تعليمه فى المدارس الأولية اليونانية ثم التحق بالمدرسة العبيدية ، و بعد ذلك بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث تلقى دروسه فى التجارة و إدارة الأعمال ، والتحق بالعمل بالجمعية الخيرية اليونانية لدى تخرجه من الجامعة الأمريكية فى الخمسينيات ، وظل يعمل بها حتى أحيل إلى المعاش وكان راتبه عند ذلك حوالى ألفين من الجنيهات ، فإذا عرفنا أن تاريخ ميلاده ١٩٣٥ فإنه يكون قد بلغ سن التقاعد فى عام ١٩٩٥ ، و هذا كله يعنى أنه كان يعيش فى رغد من العيش لحصوله على ألفين من الجنيهات فى التسعينيات من القرن العشرين .

والسيد جورج فالاس لم يتزوج و ظل مقيماً بشارع عدلى حيث ولد ، ومارس حياته فى الاختلاط بأعضاء الجالية اليونانية ، وكون علاقاته مع المصريين أيضاً ، و كانت له عين رقيب على العلاقات اليونانية المصرية بحكم عمله فى مجال العمل الاجتماعى ، ووعيه بما يجرى للجالية ، والذى وفرته له سنه المناسبة و اتصالاته بالمصريين و اليونانيين .

ويقول جورج فالاس أن اليونانيين جاءوا إلى مصر مع توافر فرص العمل فى القرن التاسع عشر فإشتغلوا بالبقالة والطب والميكانيكا والكهرباء وإصلاح السيارات والخراطة الميكانيكية، وأنشأوا المدارس لأبنائهم وأقاموا المستشفيات وكونوا علاقات طيبة مع المصريين ونجحوا فى إقامة مجتمع يساعد نفسه و يساعد المصريين، ويستطرد قائلاً «أن اليونانيين – و خاصة الفقراء و متوسطى الحال منهم – اندمجوا فى المجتمع المصرى إلى حد القيام

بأدوار فى السينما المصرية مثل حالة چورچ يوردانيدس George Urdanidis الذى قام بأدوار هامة فى السينما المصرية عبرت عن العلاقة بين المصريين واليونانيين مثل (إحنا التلامذة- سر طاقية الإخفاء - المعلمة إلخ) و صورت أحوال متوسطى الحال فى المجتمع».

و قد رأى چورچ فالاس أن العلاقة بين المصريين و اليونانيين تنقسم إلى أكثر من قسم تبعاً للأحوال الاقتصادية لليونانيين؛ فاليونانيون المشتغلون بالأعمال ذات الاحتكاك بالشارع المصرى كالباعة والحرفيين و صغار الموظفين كانوا الأكثر احتكاكاً بالمصريين، وعاشوا مثل معيشتهم وتبادلوا الود ومظاهر المحبة الناتجة عن الاختلاط اليومى[٧٢] ، بل وتزاوجوا .

أما أغنياء اليونانيين أمثال عائلات كريازى و أفيرنيو و زيزينيا و غيرها فقد كانت نشأتها شأن الأثرياء فى كل مكان فى العالم معزولة عن نبض الشارع المصرى ، و لم تحتك بالمصريين إلا فى حدود ضيقة .

لم يشعر فالاس - كما فهمت منه - بتأثير الامتيازات الأجنبية على العلاقات المصرية اليونانية على مستوى الشارع المصرى ، و ربما كان ذلك راجعاً إلى وضعه الاقتصادى غير المرتفع ، مما يعنى أن الأثرياء اليونانيين فقط هم الذين استفادوا من هذه الامتيازات نظراً لطبيعة نشاطهم الاقتصادى .

اقتربت من الأسئلة الحرجة فى هذا اللقاء ، و التى كانت هى الحاسمة فى مصير الدراسة ، و أعنى بها تلك الأسئلة المتعلقة بخروج اليونانيين من مصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فيما يشبه الخروج الكبير Exodus؛ قال فالاس:"إن اليونانيين عاشوا فى مصر و تركوها تبعاً لفرص العمل ، فإذا ما كانت هذه الفرص مواتية فإنهم يبقون و إذا ما أصاب هذه الفرص أى اضطراب فإنهم يبحثون عن هذه الفرص فى أماكن أخرى" .

و لما كان هذا يعنى تناقص فرص الحياة الطيبة بعد قيام الثورة ، فقد

فهمت أن ما يقصده (السيد چورچ فالاس) هو تعرض اليونانيين فى مصر لأنواع من المضايقات فى مصر بهدف إجبارهم على الخروج من البلاد .

بدأ چورچ فالاس حديثه حول هذه القضية بقوله أن اليونانيين لم يتعرضوا لأى مضايقات من جانب سلطات الثورة، ولكن هذا لم يقدم الإجابة الصحيحة التى تفسر خروج أعداد هائلة من اليونانيين من مصر فى الخمسينيات، إلى استراليا وانجلترا وغيرها من أماكن الجذب، فضلاً عن أن الإجابة لم تكن مقنعة تبعاً لواقع الحال، فقد بقى فى البلاد يونانيون فضلوا الاستمرار فى مصر، وچورچ فالاس نفسه واحداً منهم . وبعد محاورات و إلحاح كانت إجابته : " يروح اليونانى الصبح مصنعه أو متجره ؛ يلاقى واحد ضابط ! لما واحد ياخد شغلك لازم تتضايق "

و من المعلوم أن مجموعة القوانين الاقتصادية التى صاحبت الثورة ، وهى : ضرورة وجود نسبة معينة من المصريين فى المؤسسات الأجنبية، ضرورة أن يكون نسبة رأس المال المصرى أكبر من نسبة رأس المال الأجنبى فى المؤسسة الأجنبية، ضرورة إجادة الموظف الأجنبى للغة العربية قراءة و كتابة ومحادثة، وأخيراً تأميم رؤوس الأموال الأجنبية(٧٣).

و بذلك فسرت الإجابات الأخيرة للسيد چورچ فالاس أسباب الخروج الجماعى لليونانيين من مصر فى الخمسينيات من القرن العشرين ، وأكدت إجابته أن حزمة القوانين الاقتصادية التى كانت تستهدف استرداد السيادة الوطنية على الاقتصاد الذى ظل تحت الهيمنة و السيطرة الأجنبية – ليس اليونانية فقط– طوال عقود طويلة ، كانت هى المسئولة عن الخروج الكبير الذى أشرت إليه فى السطور السابقة .

و لا أظن أن اليونانيين كانوا يعتقدون أن هذه القوانين كانت موجهة ضدهم دون غيرهم فقد كانت لاستخلاص الاقتصاد المصرى من أيدى الأجانب بصفة عامة، ولما كان الاقتصاد يجرى فى مجراه كالماء، أى أنه يتحول إلى اتجاه آخر

كلما صادفه عائق ما، فقد كان شيئاً طبيعياً أن يخرج الاستثمار الأجنبى بصفة عامة بعد عام ١٩٥٢ ويتجه إلى أماكن أخرى أكثر رحابة بعدما ضاقت مصر فى وجهه .

أما أولئك الذين بقوا من أمثال " فالاس" و غيره فإنهم لم يتأثروا بالقرارات الاقتصادية لسبب أو لآخر " لتبعيتهم لجهات لا تعمل بالتجارة أو الصناعة كما فى حالة فالاس ". وبذلك يكون السيد چورچ فالاس قد أجاب و أعطى لنا تفسيراً منطقياً لأسباب خروج اليونانيين من مصر فى أعقاب ثورة يولية ١٩٥٢*.

لكن النوستالجيا** لم تترك اليونانيين فى حالهم؛ فقد ذكر بعض المراقبين الذين التقوا بيونانيين عادوا إلى اليونان بعد قضاء معظم عمرهم فى مصر، وجود نوع من التمزق لديهم، وأن الكثيرين منهم قد أقاموا منتديات تجمع أولئك الذين عاشوا فى مصر، يلتقون فيها ليتذكروا الوطن الذى تركوه و لن يعودوا إليه مرة أخرى .

كان لابد أن أجد إجابة لسؤال آخر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه الدراسة و هو:

هل اندمج اليونانيون فى المجتمع المصرى ؟

و لم يكن هناك من إجابة شافية لهذا التساؤل سوى أمرين :

العثور على حالات زواج مختلط . والبحث فى أدبيات يونانية تتحدث عن اليونانيين فى مصر .

بالنسبه للأمر الأول وفرته لنا دراسة حالة (ميشيل جليل)*** ، و هو مصرى من مواليد ١٩٥٩ ابن لمسيحى أرثوذوكسى من الصعيد و أم مسيحية يونانية كانت تقيم مع والديها فى حارة المخللاتية بحى عابدين .

كان والد الزوجة " ميخائيل قسطنطينو " يعمل ناظراً لمحطة أتوبيس المنوفية بشبرا أمام جامع الخازندارة ؛ ولد فى مصر و تزوج من " ماريكا ستافرو" المولودة فى مصر و أنجبا أم ميشيل .

عاش ميشيل جليل حياة مصرية عادية و ألتحق بالمدارس المصرية و تخرج من مدرسة التجارة المتوسطة بالقاهرة و عمل بمحلات " غبور" فى القاهرة ثم مؤسسة " أبو يوسف" ، تأثر (ميشيل) بالمجتمع اليونانى إذ أن أمه كما قدمنا يونانية قبرصية وجداه يونانيان ولدا بمصر وعاشا بها. وعن تأثره بالمجتمع اليونانى فإنه كان يتكلم بعض اليونانية و يعمل بمؤسسة يونانية (رابطة خريجى المدرسة العبيدية اليونانية) و مرتبطاً ارتباطاً روحياً بأفراد الجالية اليونانية فى مصر .

أما جده لأمه "ميخائيل قسطنطينو " فكان عمله كما قدمنا كناظر لمحطة أتوبيس المنوفية ؛ و هو عمل يتميز بالاختلاط الشديد برواد هذه المحطة من الفلاحين المسافرين من و إلى المنوفية ؛ و هو ما يشير إلى إندماج الرجل بالمصريين خاصة و أنه كما وصفه الحفيد كان يمتاز بشخصية لطيفة وأنه كان ودوداً متأثراً فى طباعه بطباع المصريين الذين يتعامل معهم يومياً ، الأمر الذى أدى به إلى أن يندمج فى الحياة المصرية بعمق شديد .

و يمكن للمرء أن ينتهى من واقع دراسة حالة ميشيل جليل إلى إن الاندماج كان واقعاً بالفعل بين المجتمع اليونانى الوافد إلى مصر ، و إن كنت أرجح أنه كان يحدث على المستوى الاجتماعى المتواضع " الأسر الفقيرة و المتوسطة " .

كما أرى أن اختلاط " ميخائيل قسطنطينو" جد ميشيل جليل لأمه بالمصريين و بخاصة من أهل المنوفية بحكم طبيعة عمله إنما كان بسبب تبعية هذا المشروع الاستثمارى لرأسمال يونانى أدى لالتحاق " ميخائيل" به كناظر محطة أتوبيس ، كان هذا لا يتعارض إطلاقاً مع حقيقة الاختلاط العميق بين اليونانيين و المصريين و خاصة الفئات الفقيرة من الفريقين .

يكشف لنا الحوار الدائر بين خرستو (الساقى اليونانى) فى الحانة (فى فيلم المعلمة) و بطل الرواية الذى كان يشك فى سلوك زوجته، عن مدى العمق الشديد لهذا الإندماج بين المجتمعين المصرى، واليونانى فى الفترة موضوع

الدراسة ؛ حيث شكى خرستو اليونانى لبطل الفيلم كيف أدى تصديقه لأحاديث الشائعات عن وجود علاقة بين زوجته " ماريكا" و مساعده "خرالمبو" إلى تدمير بيته، و ترك زوجته البيت مما أدى إلى انفصالهما. وكان ذلك بمناسبة وجود نوع من الشك من جانب بطل الفيلم فى سلوك زوجته أيضاً مما يؤكد لنا أن هناك ارتباط نفسى عميق ربط بين بطل الفيلم المصرى والساقى اليونانى؛ الأمر الذى يعكس مدى التداخل و الارتباط بين المجتمعين اللذين يتعاملان و يعيشان معاً على أرض الواقع .

من المهم إعادة التركيز مرة أخرى على طبيعة العلاقات اليونانية المصرية على المستوى الشعبى ، فهذه فى تصورى قضية ذات دلالة هامة عند دراسة أحوال اليونانيين فى مصر.

و نحن هنا نركز على أكثر من حقيقة أفرزتها اللقاءات و ما سجلته السينما المصرية من حوادث لها صلة بالحياة الاجتماعية للأجانب فى مصر .

و ليس من السهل إغفال قضية سكنى (ماريكا ستافرو) والدة ميشيل جليل، مع والديها (جدى ميشيل) اليونانيين الفقراء فى حارة المخللاتية فى عابدين ذو الكثافة السكانية العالية و محل تجمع أبناء النوبة من أهل الجنوب ، و ما يحمله ذلك من دلالة إجتماعية ؛ فقد سكن هؤلاء اليونانيون فى الأحياء المتواضعة جنباً إلى جنب مع متواضعى الحال من المصريين .

و قد قدم فيلم (سلامة فى خير) لنجيب الريحانى صورة لما يماثل حارة المخللاتية فى حى عابدين عندما تعرض لأم ينى (اليونانية) التى تعانى من شقاوة أولادها الصغار الذين لا يكفون عن الصراخ والعراك والمشادات التى كانت تحدث من زوجها اليونانى الذى يقلقه مشاحنات الجيران فى فترة القيلولة[٧٤] .

و ما أخلص إليه من كل ما تقدم من وصف ، أن العامة من اليونانيين قد

سكنوا فى مصر فى الأحياء الشعبية إلى جوار جيرانهم المصريين من الفراشين و السعاة و مدرسى المرحلة الإلزامية من التعليم ؛ بمعنى أنهم لم ينعزلوا فى معسكرات أوروبية كالمستوطنين الانجليز والفرنسيين الذين استقلوا بمناطق معينة من المدينة كجاردن سيتى و الزمالك و مصر الجديدة .

كما تفيد هذه المعلومات أن اليونانيين فى غالبيتهم كانوا من الحرفيين متواضعى الحال الذين لا يطيقون السكنى فى الأحياء الفاخرة كجاردن سيتى والزمالك ومصر الجديدة، وأنهم تمتعوا بالعيش والسكن إلى جوار الكادحين من المصريين؛ وما حارة المخللاتية إلا تجمع سكنى لأصحاب حرفة تخليل الطرشى (المخلل)، و ينبىء الاسم الذى أطلق عليها على تدنى المستوى الاجتماعى لسكانها (صناع المخلل) .

الأمر الثانى هو أدبيات اليونانيين فى مصر : يقدم لنا يانى ميلاخرينودى المولود والمتعلم فى مصر والمستشار الثقافى اليونانى فى مصر – ترجمة لعمل أدبى قام به (ستراتيس تسير كاس)* لأديب اليونانى المقيم فى مصر بعنوان "نور الدين بومبه" وهى قصة تسجل كفاح المصريين ضد الاستعمار البريطانى والظلم الواقع من الأجانب ضد الفلاحين المصريين .عندما كتب عن البطل الصعيدى (نور الدين نمنم) الشهير بنور الدين بومبه الذى قاتل الانجليز أثناء ثوره ١٩ وشنق فى نهاية الأحداث التى حدثت بالصعيد فى ذلك الوقت .

وتأتى أهمية رواية (بومبه) من حيث أنها تسجل أحداث المقاومة المصرية ضد الاستعمار البريطانى من جانب يونانى عاش فى مصر وتفاعل مع آمال المصريين وآلامهم. عاش فى الصعيد واشتغل فى الاقتصاد اليونانى وتعامل مع المصريين، وكتب قصة المقاومة المصرية ضد الوجود البريطانى فى سنه ١٩٥٦ . فقد كان الرجل يريد أن يربط بين ثورة المصريين سنه ١٩١٩ والعدوان الثلاثى سنه ١٩٥٦ (٧٥).

وأعود لوصل ما انقطع من حديث عن أحوال هذا المجتمع فى مصر . فإذا

كان المهجر (مصر) قد قدم للمهاجرين اليونانيين مستوى متواضعًا للغاية فى المعيشه ,فإن التساؤل الذى يطرح نفسه هو : ما هو المستوى الذى كان عليه هؤلاء اليونانيين فى بلادهم قبل الهجرة ؟

الرد على هذا السؤال علمياً وفرته لنا دراسة " جان ڤاليه " :

J. Vallet, Contribution a l`etude de la condition des ouvriers de la grand industrieau, Caire, Valence, 1911.

فقد أثبت " جان ڤاليه " فى دراسته القيمة أن ثلاثة آلاف يونانى كانوا يعملون فى مصانع القاهرة الكبرى فى بداية القرن العشرين، وأنه فى أواسط التسعينيات من القرن التاسع عشر كان من بين ١٢٠٠ عامل من الذين يشتغلون فى جميع مصانع التبغ فى مصر كلها (٨٠) عامل مصرى و (٢٠٠) عامل يونانى .

وقد أجرى " جان ڤاليه " دراسة ميدانية لأوضاع العمال المشتغلين فى الصناعات الكبرى فى القاهرة فى ١٩١٠ – ١٩١١ ، وتبين له أن هؤلاء العمال ينقسمون إلى فئات ثلاثة تتحدد وفقاً لمستواهم المهنى و شروط إيجاراتهم واستمراريتهم فى العمل .

كانت أكبر فئة عدداً هى التى تضم المهاجرين الجدد قليلى التخصص والذين أتوا إلى مصر استجابة لدواعى الثراء السريع، وهؤلاء كانوا لا يفكرون فى الغد وينتقلون باستمرار من عمل لآخر ويتقاضون أجوراً لا يستحقونها، ولذلك فإنهم كانوا يتعرضون للاستغناء عن خدماتهم، وبالتالى فإنهم كانوا يشكلون عنصر البطالة فى الطبقة الاجتماعية اليونانية خاصة والأجنبية عامة، وكان الأمر ينتهى غالباً بهؤلاء بالعودة لديارهم على حساب القنصليات التابعين لها أو الجمعيات الخيرية.

أما الفئة الثانية فكانت من العمال المؤهلين الذين يبقون فى مصر لفترات طويلة و يترقون سريعاً إلى درجة الملاحظين ، و هؤلاء يستطيعون أن يدخروا قدراً من رأس المال الذى يتيح لهم تأسيس أعمالهم الخاصة. وكانت الفئة

الثالثة تضم ذوى الاختصاصات الدقيقة و النادرة ممن يستدعيهم أصحاب العمل من شتى البلدان الأوروبية و يعقدون معهم اتفاقات العمل .

لكن أهم ما ميز أبناء الطائفة اليونانية فى مصر أن معظمهم كان محروماً من أى مصدر من مصادر الدخل، وأنهم كانوا على استعداد لأداء أى نوع من العمل؛ كما أنهم تميزوا بالذكاء (الشطارة) الفطرية والحيوية والاستعداد للتقشف وتحمل الصعوبات و القدرة على إتقان أى مهنة خلال فترة وجيزة .

كان ما يميز هؤلاء هو قلة البقاء فى العمل الذى يتطلب جهداً يدوياً ويفضلون توفير ما تيسر لهم من أجورهم المتدنية لمزاولة التجارة، فيبدأون العمل كخدم، ثم يفتحون دكاكينهم الخاصة وهؤلاء كانوا يشكلون غالبية العمال اليونانيين فى مصر. أما الأجور فكانت تتراوح ما بين ١٥- ٣٠ قرشاً فى اليوم. لكن أهم ما يعنينا هو أن العمال أو أبناء الجالية اليونانية من البسطاء كانوا يسكنون فيما يسمى (الأحياء الشعبية) التى كانت أجور السكن فيها منخفضة نسبياً مع تدنى الظروف الصحية و وسائل الراحة .

وقد وصف " جان ڤاليه " معيشة عدد من الأسر المقيمة فى هذه الأماكن بأنها (فقر مدقع وفوضى وقذارة)، ولقد كان هذا الوضع المعيشى المتدهور للطوائف الكادحة من المجتمع أحد أهم الأسباب التى دفعت بهؤلاء إلى الانخراط فى حركة الإضرابات العمالية التى شهدتها البلاد فى أواخر القرن التاسع عشر ، وإلى تنظيم النقابات المهنية التى عبرت عن مطالبهم التى كانت اقتصادية بحتة (رفع الأجور - تخفيض ساعات العمل - تحسين ظروف العمل - إلغاء الغرامات - ضمان أيام العطلة - إتاحة الفرصة للغداء أو الراحة أثناء العمل ....إلخ) (٧٦) .

ومع هذا فنحن لا نستطيع أن نقول أن الوحدة فى الشقاء وظروف الحياة الصعبة قد أزالت الفوارق بين الطبقة الفقيرة من المجتمع اليونانى والطبقة الكادحة المصرية.

فالطبقة العاملة فى مصر كانت عبارة عن كتلة إنسانية غير متجانسة قومياً ولغوياً، وهذا الواقع كان فى بعض الأحيان يعترض كلياً السبيل إلى التضامن والوحدة بين أعضائها، وقد لاحظ أحد المراقبين أن الفوراق العرقية والدينية واختلاف التقاليد والعادات هما اللذان حالا دون الانسجام بين أبناء الطائفتين اليونانية والمصرية رغم التقارب الذى حدث بينهما فى أثناء العمل.

ويجب أن نتذكر فى هذا المجال أن الفوارق الثقافية و اللغوية و موقف المصريين الحذر من الخواجة، كل هذا كان لا يساعد على التقارب، ناهيك عن طباع العمال الأجانب المتسمة بالإخلال بالنظام والسكر والخناقات العنيفة التى كانت تسيل فيها الدماء، وهى طباع جعلت المصريين يبتعدون عن الإلتصاق الشديد بهم.

على الجانب الآخر كان هناك بعض اليونانيين الذين نجحت مسيرة هجرتهم إلى مصر، فنجحت مشروعاتهم الاستثمارية نجاحاً كبيراً، وامتلكوا المصانع الضخمة التى يعمل بها العشرات من العمال من مختلف الجنسيات أمثال: ثيودور ڤيفياديس - ميلاخرينو - روسوس - كيريازى إخوان - أڤيرينو - خوريمى بناكى- ديمترينو- ناكامولى، وغيرهم كثيرون .

هؤلاء وأمثالهم نجحوا فى السيطرة على الاقتصاد المصرى وبالتالى على سوق العمل، وأصبحوا يشكلون مع أمثالهم من أثرياء الجاليات الأجنبية الأخرى (البريطانيون والفرنسيون والبلجيكيون والسويسريون والإيطاليون)، الهيكل السياسى للاقتصاد المصرى الواقع تحت السيطرة الأجنبية .

ساعد على ذلك عزوف الماليين المصريين عن المساهمة فى المشروعات الاقتصادية المتسمة بروح المغامرة ؛ وقد كون هؤلاء لأنفسهم شريحة منفصلة عن المصريين واليونانيين من البسطاء شأنهم فى ذلك شأن الأغنياء فى أنحاء العالم؛ وانعزلوا فى أحياء راقية من المدينة وامتزجوا بأقرانهم من الانجليز والفرنسيين والبلجيكين وغيرهم ، ولم يكونوا على صلة بأبناء جلدتهم من

المهاجرين البسطاء أو بالمصريين على السواء[٧٧] .

و مع هذا فقد استفاد الجميع فقراء و أغنياء ، مهاجرون و أجانب من تسامح المصريين وانفتاح مصر على مصراعيها لكل قادم فآثروها ووجدوا فرص العمل وشاركوا المصريين لقمة العيش .

و مع تطور الحركة الوطنية المصرية، والتى كان من أهم مطالبها التحرر من السيطرة الأجنبية (مصر للمصريين) وازدياد الوعى الوطنى بأهمية تخليص الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية كان لابد و أن يكون التوجه المصرى هو الحد من النفوذ الأجنبى عن طريق إصدار التشريعات التى تغل يد الأجنبى عن الإستثمار المصرى .

و لما كان رأس المال الأجنبى قد اعتاد أن يمارس نشاطه فى ظل الامتيازات الأجنبية التى وفرت له الحصانة المطلقة ضد أى قيود، فقد كان طبيعياً أن يشعر الأجانب – ومن بينهم اليونانيين – بانحسار فرص الاستثمار والعمل فى مصر .

و بعد إلغاء الإمتيازات الأجنبية و إطلاق يد مصر فى إصدار ما تراه من قوانين والتى كانت تهدف إلى الحد من النفوذ والهيمنة الأجنبية على الإقتصاد المصرى، لذلك فإن الأجانب – ومن بينهم اليونانيين – بدأوا يشعروا منذ الأربعينيات المتأخرة من القرن العشرين بتغير الأحوال، وببدايات تقلص الفرص التى أتيحت لهم قبل ذلك التاريخ .

و لما كان المال كالماء يغير اتجاهه إذا ما وجد عائق أمامه ، فقد بدأ رأس المال الأجنبى يصفى أصوله فى مصر و يتجه نحو مهاجر أخرى فى استراليا وبلاد أوروبا بحثاً عن فرص أفضل.

و جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتنهى ما تبقى من فرص الاستثمار الأجنبى عندما توالى صدور القوانين الاقتصادية ومن بينها قوانين التأميم التى هدفت فى

مجملها إلى تمصير رأس المال المصرى اقتداءً بما فعله (طلعت حرب) فى سنة ١٩٢٠ .

و لم تكن هذه القوانين موجهة إلى جنسية معينة (اليونانيين على سبيل المثال) فقد كانت موجهة لكل ما هو أجنبى فى مصر، وهى تأتى فى إطار (حركة وطنية عامة) طالت كل ما هو أجنبى دون تمييز .

وإذا كان اليونانيون قد تأثروا بما جرى بعد يوليو ١٩٥٢ و بدأوا يخرجون فيما يشبه "الخروج الكبير" Exodus من مصر، فإن تفسير ذلك يرجع إلى طبيعة الهجرة اليونانية ذاتها إلى مصر، والتى تميزت بطابع الرغبة فى الاستقرار واتخاذ مصر وطناً ثانياً بديلاً عن اليونان الذى لم يستطع استيعاب التزايد السكانى فيه .

كانت مصر مكاناً نموذجياً لفرص الاستثمار و العمل .

ولقد قبل اليونانيون بكل فرص العمل التى أتيحت لهم رغم قلة عوائدها فى أحوال كثيرة ، و ساعدتهم حياتهم الجبلية الخشنة على تقبل هذه الفرص رغم تفاهتها فى بعض الأحوال .

و لم يكن يدور فى خلد هذا الفريق البائس من المهاجرين الصابرين أن يوماً سيأتى يحملون فيه متاعهم مرة أخرى ليبدأوا رحلة البحث من جديد عن فرص عمل ، فلما حدث ذلك كان بمثابة الكارثة القومية.

و كانت النظرة اليونانية إلى عملية النزوح الجماعى من مصر نظرة تراجيدية أكثر منها موضوعية ، و لم يفهموا خلالها أنهم أمام حركة وطنية ذات أهداف واضحة ، شعارها " مصر للمصريين" و أن ما حدث لم يكن موجهاً إليهم أبداً وإنما كان موجهاً للأجانب ..... كل الأجانب .

كانت هذه بعض ملاحظاتى عن المجتمع اليونانى فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين .

الخاتمة

و كما أن لكل شيء نهاية، فقد جاءت نهاية الوجود اليونانى فى مصر فى نهايات الأربعينيات و بدايات الخمسينيات من القرن العشرين، عندما بدأت مصر تتخلص من قيود الامتيازات الأجنبية كما سبق القول[٧٨] ؛ وتطلق يدها فى إصدار القوانين التى تعيد لها سيطرتها على أوضاعها الاقتصادية .

و كما سبق أن قلت فقد توالى إصدار القوانين الاقتصادية المقيدة للنشاط الأجنبى و التى تمثلت فى عمليات التمصير.

و مع قيام الثورة (١٩٥٢) وبداية إحساس الأجانب، ومن بينهم اليونانيين بتضاؤل فرص الاستثمار والعمل فى مصر، بدأ الآلاف منهم فى النزوح إلى اليونان أو إلى أى بلد أوروبى، أو إلى جنوب أفريقيا، ولكن بقى عدد كبير من أثرياء اليونان يستثمرون أموالهم فى مصر، وبعض أفراد الطبقة المتوسطة .

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ قرر عبد الناصر تغيير المجتمع المصرى خطوة خطوة.

ففى سبتمبر ١٩٥٢ قرر إعادة توزيع الأراضى على المصريين، وقد أثر هذا الإجراء على اليونانيين، وحاولت الحكومة اليونانية الحفاظ على شكل اليونانيين خاصة مع حرص المصريين على صداقتهم .

ومن هنا استطاعت الحكومة اليونانية أن تصل إلى اتفاق بأن يترك اليونانيون جزء من رأس مالهم كوسيلة لحل المشكلة الاقتصادية للجالية اليونانية فى مصر حتى عام ١٩٥٥ فى عهد رئيس الوزراء "كرامنليس" Kar-amanlis الذى صادق عبد الناصر، الأمر الذى تحمس له اليونانيون. وإن كان من الواضح أن عبد الناصر لم يستسلم أو لم يقم بدور الصداقة مع رئيس الوزراء اليونانى، واستمر فى عملية التأميم، ووضع كل المصالح الأجنبية فى عام ١٩٥٧ تحت إشراف قضائى، وتبعاً لذلك فقد تناقصت أعداد اليونانيين فى مصر ولم يبقَ منهم بها سوى عدد قليل يقدر بالمئات فى الإسكندرية والقاهرة[٧٩] .

بكلمات أخرى فقد تعرضت العلاقات المصرية اليونانية إلى أزمة طفيفة فى بداية ١٩٥٧ عندما واجهت موقفاً صعباًبعد أزمة قناة السويس وأقصد بذلك تأميم كل الشركات الأجنبية فى مصر .

و رغم أن حكومة (قسطنطين كارامنليس) اليونانية حاولت أن تصل إلى نوع من التسوية لأزمة الوجود اليونانى فى مصر من خلال زيارة كارامنليس وأفيروف إلى القاهرة فى أغسطس ١٩٥٧، لكن هذا لم يجد شيئاً، واستمرت معاناة الجالية اليونانية من قرارات التأميم المصرية. وفى أواسط عقد الستينيات كان المتبقى من اليونانيين فى مصر حوالى (٣٠) ألفاً. ثم كان صيف عام ١٩٦٦ الذى شهد حل قضية الجالية اليونانية فى مصر عندما وافقت الحكومة المصرية على دفع تعويضات لمن صودرت ممتلكاتهم [٨٠] .

الهوامش

(❖) عندما افتتحت أول قنصلية يونانية فى مصر (بالإسكندرية) فى عام ١٨٨٣ انظر: موقع الحزب الوطنى الديمقراطى ndp. org.eg

(١) Black Smith ,(Greek Communities in the Middle East), in: www.blacksmithstudties. net 2007.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

(٥) Ibid.

(٦) بلغ عدد الدول التى تمتع رعاياها بالامتيازات ثلاث عشرة دولة وهى الولايات المتحدة – بلجيكا – الدنمارك – أسبانيا – فرنسا – اليونان – إيطاليا – النرويج – هولندا – البرتغال – السويد – المملكة المتحدة – أيرلندا الشمالية. وقد كانت روسيا وألمانيا والنمسا والمجر من بين هذه الدول قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن روسيا سقطت امتيازاتها بتغيير نظام الحكم فيها واستبداله بالنظام السوفيتى الذى لم تعترف به الحكومة المصرية. راجع : محمود محمد سليمان، الأجانب فى مصر. دراسة فى تاريخ مصر الاجتماعى ١٩٢٢ – ١٩٥٢ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ١٩٩٦. ص٢٩ .

(٧) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط الإقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى. ١٩٢٢ – ١٩٥٢ . الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٢، صـ ١٣–١٤ .

(٨) حامد سلطان ، فى تنظيم إقامة الأجانب فى المملكة المصرية . مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الثالث السنة السادسة عشرة مارس ١٩٤٦ . ص ٣٧٣ .

(٩) المرجع نفسه: ص ٣٧٤ .

(١٠) لطيفة محمد سالم: النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥– ١٩١٤ . الجزء الأول. الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠م، ص ١٨٧ .

(١١) أنظر أحكام المادة (١٢) من القانون المدنى المختلط فى:
– محمد عبد البارى، الإمتيازات الأجنبية. مطبعة الاعتماد بالقاهرة ١٩٣٠ ، ص ٢١٢ – ٢١٣.

(١٢) محمود محمد سليمان ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(١٣) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(١٤) يذكر يونان لبيب فى (ديوان الحياة المعاصرة) دور القناصل من خلال نظام الامتيازات والصلاحيات التى أعطيت لهم لحماية رعايا دولهم وهى الصلاحيات التى استخدمت

أسوأ استخدام ضد وقوع هؤلاء تحت طائلة القانون، مما كان مثار الاحتجاجات المتوالية من السلطات المصرية.

ديوان الحياة المعاصرة ، مركز تاريخ الأهرام، الجزء الثالث ، القسم الأول ، " قناصل الدول الفخيمة" ص ١٠٩ ؛ نبيل عبد الحميد سيد أحمد، نفس المرجع ، ص ١٧ .

(١٥) حامد سلطان ، المرجع نفسه ، ص ٣٧٩ .

(١٦) لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث ١٩١٤ – ١٩٥٢ ، جـ ٢ ، مركز الدراسات السياسية و الاستيراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٩٢ .

(١٧) تضمنت الدعوة الأسباب التى أدت إلى هذا الإلغاء و هى : (١) زوال الاعتبارات التى قامت عليها الإمتيازات فى القرن السادس عشر . (٢) إعتبار الامتيازات عقبة فى سبيل تقدم البلاد. (٣) سلمت مصر فى الدعوة بقبول نظام مؤقت لمدة محددة تكون بمثابة فترة انتقالية . حامد سلطان ؛ المرجع السابق ، ص ٣٨١– ٣٨٢ .

(١٨) انتهى المؤتمر إلى اتفاق يحتوى على خمس عشرة مادة استقرت بعد مناقشات من الوفد المصرى والوفود الأخرى، وقد وافقت الدول على قبول إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر، وأن يخضع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية . وقد نصت المادة الثالثة من الاتفاق على استمرار بقاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة حتى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ . جمال شقرة ، راهب الكفاح الوطنى ، مذكرات عبد الوهاب حسنى ١٩٣٠ – ١٩٥٢ ، مكتبة الأنجلو ٢٠٠٧ م ، ص ٧١ ؛ نبيل عبد الحميد سيد ، المرجع السابق ، ص ٢٠ –٢٣ .

(١٩) محمود محمد سليمان ، المرجع السابق ، ص ٦٧ – ٦٨ .

(٢٠) المرجع نفسه ، ص ٥٧ .

(٢١) نفس المرجع ص ٥٨ .

(٢٢) سيد عشماوى ، (اليونانيون فى مصر ١٨٠٥ – ١٩٥٦)، دراسة تاريخية فى الدور الاقتصادى و السياسى ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الإجتماعية ، القاهرة ١٩٩٧ ص ـ ٢٥ ؛ نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٤٦ – ٤٧ .

(٢٣) المملكة المصرية ، وزارة المالية : مصلحة عموم الإحصاء والتعداد . تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٢٧ ، الجزء الأول ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣١ ، ص ٢٣٦ ، ٥٢١ .

(٢٤) عائشة عبد الحى على عبد الرحمن ، اليونانيون فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات جامعة عين شمس ٢٠٠٣ ، ص ٣٥ ، مجلة الشرطة ، العدد ١٩ ، فى ٢٠٠٦/٨/١ ، ص ٢٤–٢٥ .

(٢٥) نفس المرجع ، ص ٣٥

(٢٦) الأهرام ، ٧ يناير ١٩٣٣ .

(٢٧) راجع هامش (٢٣) .

(٢٨) المملكة المصرية ، وزارة المالية : مصلحة عموم الإحصاء و التعداد . تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٣٧ ، جـ ٢ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٢ ، ص ٢٦٠ .

(٢٩) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، وحدة الوثائق و البحوث التاريخية ١٩٧٥ ، ص ١٦٠-١٦١ .

(٣٠) محمود محمد سليمان ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٣١) عائشة عبد الحى على عبد الرحمن ، المرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٣٢) جمهورية مصر ، وزارةالمالية ، مصلحة عموم الإحصاء و التعداد ، التعداد العام للسكان ١٩٤٧ ، ج٢ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٣، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٣٣) و يذكر يونان لبيب رزق أنه فى نفس عام صدور جريدة الأهرام تم إنشاء المحاكم المختلطة فى مصر، راجع تفصيلاً، (ديوان الحياة المعاصرة)، ج ٢ ، القسم الثانى، ص ١٤ .

(٣٤) عزيز خانكى بك ، شئون مصرية ، بعض الرسائل فى السياسة والزراعة والتجارة والاقتصاد ، المطبعة المصرية بالقاهرة د.ب. ص ٨١-٨٤

(٣٥) عاصم الدسوقى ، مصر والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، القاهرة ١٩٨٦ ، صـ ٢٥٤- ٢٥٥ .

(٣٦) يونان لبيب رزق ، ديوان الحياةالمعاصرة ، الكتاب الخامس ، ج ٣ ، القسم الثانى ، (الجمعية المتحدة للفافى السجاير) ، ص ١٨٣- ١٨٤ .

(٣٧) لمزيد من التفاصيل أنظر : عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ١٩٤- ٢٠٠ .

(٣٨) لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٤٢ .

(٣٩) المرجع نفسه ، ص ١٤٣ .

(٤٠) المرجع نفسه ، ج ١ ، ص ١٦٠ ؛ جريدة المحاكم ، أول إبريل ١٩٠٦ .

(٤١) المؤيد ، ١٦ أكتوبر ١٩٠٠ .

(٤٢) لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

(٤٣) محفوظات الداخلية : محفظة (٣) مجموعة (٤٣) ، يونيو ١٨٨١ ؛ محفظة (١) مجموعة (٢٩) ١٨٨١ ؛ و محفظة (٢) مجموعة (٣٨) أغسطس ، و نوفمبر ١٨٨١ .

(٤٤) المؤيد ، ٢٧ ديسمبر ١٩٠٠ .

*و هو البنك الزراعى المصرى التى كانت جنسيته إنجليزية و قد تم تأسيسه عام ١٩٠٢ ، نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، المرجع السابق ، صـ ٣٠٦-٣٠٧ .

(٤٥) لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق جـ ١ ، ١٦٣- ١٦٤ .

*البنك العقارى المصرى و كانت جنسيته فرنسية و قد تم تأسيسه عام ١٨٨٠ على يد الأجانب ، نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦-٣٠٧ .

(٤٦) عبد الوهاب بكر: الجريمة فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين ، " الشوارع الخلفية " ، دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٥ ، ص ١٨٣ .

(٤٧) نفس المرجع ، صـ ١٨٣ ؛ على إبراهيم عبد اللطيف ، القوى الاجتماعية فى مصر وتطورها ١٨٨٢- ١٩١٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٨٤ ص ٣٠٨ .

(٤٨) ومن بين قضايا تهريب الحشيش تلك التى تم ضبطها فى الإسكندرية من قبل مصلحة الجمارك فى عام ١٩٢٧ ، إذ ضبط ٢٩٠ كيلو جراماً من الحشيش واردة من اليونان ، راجع تفصيلاً : محمود محمود أحمد الشال ، دور الأجانب فى مدينة الإسكندرية فى النصف الأول من القرن العشرين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ١٩٩٤ ، ص ٢٤٠ .

(٤٩) تقرير كرومر عن المالية و الإدارة و الحالة العمومية فى مصر و السودان ١٩٠٥ .

* جورست : المعتمد البريطانى الذى تولى (١٩٠٧- ١٩١١) بعد انتهاء خدمة كرومر فى مصر .

(٥٠) مصر ١٩٠٩/٩/١٣ ؛ المقطم ١٩١٠/٨/١٥ ؛ و قد سجلت تقارير البوليس فى الإسكندرية للأجانب ما قاموا به من جرائم مخلة بالآداب العامة وامتلاك محلات وبيوت للبغاء السرى و تجارة الرقيق الأبيض ، والاتجار بأعراض الفتيات، فقد تم القبض على ٦٢ قواداً فى عام ١٩١٥ ، وفى نفس العام تم إنقاذ ٦٨ فتاة أجنبية من الوقوع فى الرذيلة و تجارة الرقيق وتم تسليمهن إلى القناصل التابعات لهم ، محمود محمود أحمد الشال ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٥١) عبد الوهاب بكر ، المرجع السابق ، صـ ١٨٦ ؛ نقلاً عن تقارير الأمن العام المصرى ١٩٢٠-١٩٥١ .

(٥٢) أرتيميس كوبر ، القاهرة فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥، ترجمة محمد الخولى ، دار الموقف العربى ، القاهرة ١٩٩٦ ـ ص ١٤٨-١٤٩ .

بلغ عدد جنود القوات المتحالفة فى مصر فى الأربعينيات من القرن العشرين إلى ١٢٧,٠٠٠ جندى فى القاهرة وحدها .

* العود هو عودة المجرم السابق الحكم عليه إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى أو مرات بحيث يعتبر معتاد للإجرام فى نظر القانون ، و قد جعل قانون العقوبات فى المدونة العقابية المصرية عقوبات محددة لمثل هذا النوع من المجرمين تحت عنوان معتادو الإجرام . تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى ١٩٣٠-١٩٣٧ ، بولاق ١٩٣٧ ، ص ٧٧ .

(٥٣) وزارة الداخلية ، إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى ١٩٣٩ ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٤٠ ، ص ٩١-٩٢ ؛ محمود محمود أحمد

الشال ، المرجع السابق ، صـ ٢٤٤ – ٢٤٦ . هذا و قد سجلت تقارير وزارة الداخلية أنه تم ضبط ١١٦٦ أجنبى عام ١٩١٥ اتهموا بحوادث سرقات منهم ١٩ يونانياً .

(٥٤) محمود محمود أحمد الشال ، المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(٥٥) المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

*الكساد الكبير : الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت العالم ١٩٢٩-١٩٣٠ واستمرت عدة سنوات، وترتب عليها خسارة وإفلاس الكثير من الشركات والمصانع وتعطيل عمل الآلاف من العمال.

(٥٦) عبد الوهاب بكر ، المرجع السابق ، ص ١٨٨-١٨٩ .

(٥٧) عبد الوهاب بكر : أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١- ١٩٥٠ ، دار المعارف ١٩٨٣ ، ص ١٦ .

(٥٨) رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩- ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٢٣٢ .

(٥٩) عبد الوهاب بكر : أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ، المرجع السابق ، صـ ٧ .

(٦٠) المرجع السابق ، صـ ١٨ ؛ مجلة الهلال ، السنة الثانية ، الجزء ١٥ ، ١٨٩٤ .

(٦١) عاش فى القاهرة بعد القبض عليه فى عام ١٩٢٤ ، حيث افتتح محلاً لبيع الإسفنج بشارع سليمان باشا ناصية شارع عبد الخالق ثروت ، و كان هذا المحل ملتقى الشيوعيين اليونانيين ، رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠- ١٩٢٥ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ١٧٣- ١٧٤ .

(٦٢) و جوزيف روزنتال يهودى من أصل إيطالى ، و يعتبر رائد النشاط الاشتراكى فى مصر . و كان ظهور الحزب فى الإسكندرية و ليس فى القاهرة ، لإنها تفيض بالجاليات الأجنبية، علاوة على موقعها على البحر المتوسط أشبه بنافذة تهب منها التيارات الفكرية الواردة من الخارج ، راجع : محمود محمد سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٦٢.

(٦٣) محافظ عابدين : رقم المحفظة (٥٧) جاليات أجنبية (١٩٠٤- ١٩٣١) ، و تحتوى على أسماء الجاليات الأجنبية الموجودة بمصر و منهم اليونانيين.

(٦٤) هنرى كورييل ، خواطر كورييل عن الحركة الشيوعية المصرية ، دراسة رؤوف عباس ، ترجمة عزة رياض ، دار سينا للنشر ١٩٨٨ ، ص ١١٣ .

Anthony Gorman,(Egypt's Forgotten Communists) in: Journal of Modern Greek Studies - Volume 20, Number 1, May 2002, p.p. 1-27.

(٦٥) سيد عشماوى ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٦٦) هنرى كورييل ، المرجع السابق ، ص ٣٩-٤٠ ، و قد تغير اسم هذه الحركة إلى (حمتو) و هى اختصار : الحركة المصرية للتحرر الوطنى .

(٦٧) أرتيميس كوبر ، المرجع السابق ، ص ٩١- ٩٢ .

(٦٨) Selma Botman , Opposition politics , in Egypt The Communist Movement, 1936-1954, Harvard University 1984, p.p. 158-159.

* للتعرف على هذه الجمعيات أنظر : محفوظات مجلس الوزراء، محفظة (٣) ، مجموعة (١٣٤) ، و مجموعة (١٧٤) طوائف قبطية ٢٧ إبريل ١٩٠٥ و أكتوبر ١٩٠٧ ، و سبتمبر ١٩١٤ ، و موقع صحافة زمان : http://oldpress.egypt.com/index.php

** بدأت علاقة مصر بالسينما فى نفس الوقت الذى بدأ ت فى العالم الخارجى، فالمعروف أن أول عرض سينمائى تجارى فى العالم كان فى ديسمبر ١٨٩٥ فى العاصمة الفرنسية باريس ، وكان فيلماً صامتاً للأخوين لوميير. وبعد هذا التاريخ بأيام قُدم أول عرض سينمائى فى مصر فى مقهى زوانى بمدينة الإسكندرية فى يناير ١٨٩٦ ، وتبعه أول عرض سينمائى بمدينة القاهرة فى ٢٨ يناير ١٨٩٦ فى سينما سانتى ؛ راجع تفصيلاً : الموقع الرسمى للهيئة العامة للاستعلامات على الإنترنت

http://www.sis.gov.eg/Ar/Arts&Culture/cinemadrama/cinemaegypt

(٦٩) و قد قام على رفقى بكتابة القصة و السيناريو و شارك فى التصوير أيضاً ، و يذكر أن ممثل ثالث هو إسماعيل زكى قد شارك فى بطولة هذا الفيلم ، ومن الغريب أن هذا الفيلم أنتج و أخرج مرتين الأولى فى عام ١٩٣٢ ثم فى عام ١٩٣٣ ، بنفس المخرج والممثلين : راجع موقع سينما العرب :

http://thaqafa.sakhr.com/ArabCinema/Films/Arabic/

*حديث مع السيد " يانى ميلاخرينودى" المستشار الثقافى اليونانى بمصر عن اليونانيين فى السينما المصرية ، بالمركز الثقافى اليونانى بالقاهرة فى ٢٠٠٧/١٢/٢٠ .

(٧٠) راجع موقع صحافة زمان على شبكة الإنترنت و التى نقلت الموضوع عن جريدة المصور المؤرخة فى ٢٠ يناير ١٩٥٦ http://oldpress.egypt.com/index.php:

(٧١) أجريت هذه المقابلة فى مقر الرابطة الواقع فى وسط القاهرة (١٥ شارع عماد الدين) فى يوم ٢٠٠٧/١٢/٩ م ، و قد حاول السيد فالاس التملص من الحديث ، غير أنه سرعان ما أبدى تعاوناً و لا يسعنى سوى التقدم بالشكر لسيادته و لجميع السادة موظفى المركز الثقافى اليونانى بالقاهرة على تعاونهم المخلص .

(٧٢) وعن الأحوال الإجتماعية للطائفة اليونانية فى مصر وتدنى مستواها الإقتصادى راجع المحافظ رقم (٣) مجلس الوزراء مجموعة (١٧٤) و (١٤٣) فى فبراير ١٨٧٩ وأكتوبر ١٩٠٧ وسبتمبر ١٩١٤ وأغسطس وسبتمبر ١٨٨٧ ، وهى فى غالبيتها تتحدث عن طلبات الإعفاء من رسوم التسجيل لبعض الأراضى المخصصة للأعمال الخيرية وما إلى ذلك . سيرد نموذج للزواج المختلط فيما يلى .

(٧٣) عن ثورة يوليو و مجموعة القوانين الاقتصادية و الإصلاحات التى أوجبتها الثورة راجع تفصيلاً : باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية . تعريب و تعليق خيرى حماد القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠، راشد البراوى، محمد حمزة عليش ، التطور الإقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، القاهرة . مكتبة النهضة ١٩٥٤ .

* لقاء و حديث مع السيد چورچ فالاس رئيس الجمعية اليونانية الخيرية فى مصر بمقر رابطة خريجى المدرسة العبيدية اليونانية بالقاهرة (١٥ شارع عماد الدين) فى يوم ٢٠٠٧/١٢/٩ م ، ومرة أخرى أتقدم لسيادته بخالص الشكر و التقدير .

** هى الوطان : الحنين إلى الوطن ، التوق إلى الماضى ، توق غير سوى للعودة إلى الماضى أو إلى استعادة وضع يتعذر استرداده .

*** لقاء مع السيد ميشيل جليل : العامل بنادى رابطة خريجى المدرسة العبيدية بالقاهرة فى يوم ٢٠٠٧/١٢/٩ .

(٧٤) و من المعروف أن الأدب بصفة عامة و ما يتم تحويله من القصص الأدبية إلى أعمال سنيمائية بصفة خاصة تعكس الكثير من واقع المجتمع المصرى فى فترة بعينها و بصفة خاصة تلك المرحلة الزمنية الممتدة من الأربعينيات و حتى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين .

و نعلم أن هناك عدداً كبيراً من الدراسات عن واقع المجتمع المصرى فى فترات معينة تم استنباطه من خلال العديد من الأفلام و القصص الروائية . و لعل من أهم الكتابات الأدبية كتاب (سيرة عيسى بن هشام) ، و هو من كتب التحليل والنقد الاجتماعى التى لمع نجمها خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، و التى ظهرت نتيجة للاحتلال البريطانى آنذاك ، وكانت معارضة الاحتلال جماعية وموحدة تقريباً ؛ وكان من أشهر المعارضين جمال الدين أسد آبادى (المعرف بالأفغانى) وتلميذه المصرى محمد عبده وغيرهم من الكتاب القوميين ، ثم (المويلحى) كما جاء فى كتابه (حديث عيسى بن هشام) ، راجع موقع : مدونات مكتوب : . http://albraik.maktoobblog.com

فيما يتعلق بالقصص التى تعكس صوراً عن المجتمع المصرى ، و التى تحولت لأفلام وقامت عليها العديد من الدراسات و التحليلات لأنماط و سلوك و إتجاهات معينة سادت المجتمع المصرى فى بعض فتراته ، فلعل أشهرها : ثلاثية نجيب محفوظ السكرية وقصر الشوق و بين القصرين ، و أم العروسة ، و الحفيد ، نحن لا نزرع الشوك ، ميرامار، البرىء و غيرها .

وربما نذكر أن السينما المصرية عندما أظهرت الشخصيات الأجنبية فى الأفلام المصرية ركزت على كل ما هو سلبى لهم و خاصة ما يتعلق بالجوانب السياسية و التركيز

على الجاسوسية ، فى حين أنها عندما تناولت الشخصيات اليونانية المقيمة فى مصر- والحق يقال - فإن تناولهم كان فى أغلبه- أقرب ما يكون لحقيقة ما هو قائم فى المجتمع مع إظهار الود و التداخل و التقارب الفعلى بين الشخصية اليونانية والمصريين . وربما يعلل ذلك ما سبقت الإشارة إليه فى البداية من أن بعض القوانين التى صدرت طبقت على جميع الجنسيات ماعدا اليونانيين .

*يانيس تسيركاس(ستراتيس سيركاس) أديب يونانى اسمه الحقيقى ينى خدزياندريو_ولد فى القاهره سنة ١٩١١ لأسره يونانية متواضعة كانت تسكن فى حى عابدين (شارع عبد الدايم) - التحق بالمدرسة العبيدية اليونانية بالقاهرة وحصل على دبلوم فى التجارة وعمل بالبنك الاهلى المصرى - اشتغل بعد ذلك كمحاسب فى محالج القطن اليونانية ، ثم بدأ منذ عام ١٩٢٣ فى العمل بالكتابة القصصية . صدرت له عده أعمال كان أهمها قصة نور الدين بومبه التى نشرها عام ١٩٥٦ . اكتسب تسير كاس شهرة لا تقل عن شهرة (يانا كاكيس) و(الشاعر كافافى) _توفى سنه١٩٨٠ فى القاهرة .

(٧٥) ستراتيس تسيركاس : نور الدين بومبه . ترجمه ينى ميلاخرينودى . دار مصر المحروسة القاهرة ٢٠٠٥ .

(٧٦) جنادى جاريا تشكن ، حول تأسيس أول نقابة عمالية فى مصر، مجلة مصر الحديثة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ٢٠٠٥ ،العدد ٤ ، ص ٣٣٧- ٣٥٣ .

(٧٧) عزيز خانكى بك ، مرجع سابق ، ص ٨٢-٨٤ .

(٧٨) الأهرام : ١٩٤٣/١٠/٥ مقالة بعنوان : " لا رجعة مطلقاً للامتيازات الأجنبية " و"القضاء الوطنى يسترد سيادته كاملة" فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ .

(٧٩) راجع موقع : مسدونيا : ناصر و الجماعة اليونانية فى مصر :
http://www.macedoniaontheweb.com/ar/forum/general-greek-history/

(٨٠) راجع موقع صحيفة كتابات ، مقالة بعنوان : اليونان و العالم العربى و إسرائيل بقلم جون ساكاس . http://www.kitabat.com